

تصدر عن وزارة شؤون الإعلام

مملكة البحرين

المراسلات

المشرف العام

الجريدة الرسمية

وزارة شؤون الإعلام

فاكس: 17681493-00973

ص. ب 26005

المنامة-مملكة البحرين

البريد الإلكتروني:

officialgazette@iaa.gov.bh

الاشتراكات

قسم التوزيع

وزارة شؤون الإعلام

فاكس: 00973 17871731-

ص. ب: 253

المنامة-مملكة البحرين

السنة الرابعة والسبعون



محتويات العدد

- ٥ أمر ملكي رقم (١٠) لسنة ٢٠٢١ بتعيين وكيل بالديوان الملكي
- أمر ملكي رقم (١١) لسنة ٢٠٢١ بتعديل المادة الأولى من الأمر الملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٨
- ٦ بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي
- ٧ مرسوم رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١ بإعادة تنظيم وزارة الصحة
- ٩ مرسوم رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢١ بتعيين وكيل مساعد في وزارة الإسكان
- مرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢١ بتعيين وكيل ووكيلين مساعدين
- ١٠ في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- مرسوم رقم (٢٩) لسنة ٢٠٢١ بتعيين نائب للرئيس التنفيذي
- ١١ لهيئة البحرين للسياحة والمعارض
- ١٢ مرسوم رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢١ بتعيين نائبين للرئيس التنفيذي للجهاز الوطني للإيرادات
- ١٣ قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١ بتعيين مديري في وزارة الإسكان
- ١٤ قرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٢١ بتعيين مدير في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة
- ١٥ قرار رقم (١٥) لسنة ٢٠٢١ بتعيين مديري في هيئة البحرين للثقافة والآثار
- ١٦ قرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٢١ بتعيين مدراء في الجهاز الوطني للإيرادات
- قرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (١٢١) لسنة ٢٠٠٧
- ١٧ بشأن تأشيرة دخول ورخصة إقامة أفراد عائلة العامل وصاحب العمل الأجنبي
- قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصحة العامة
- ١٩ الصادر بالقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٨
- قرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦
- ٥٦ بشأن تحديد فئات رسوم المؤسسات الصحية الخاصة
- ٦١ قرار رقم (٤١) لسنة ٢٠٢١ بتحديد المواقع السياحية
- ٦٤ قرار رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء وتشكيل لجنة تنظيم موقع مجمع ٣٣٨ السياحي
- ٦٧ قرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١ بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة الرفاع الحنينية - مجمع ٩٠٣
- ٧٠ قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء السجل الخاص للعقارات المشتركة
- الإعلانات الصادرة تطبيقاً للقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦ بشأن الرسوم والنماذج الصناعية
- ٧٤ إعلان رقم (٦) لسنة ٢٠٢١
- ٧٦ إعلانات شطب وكالات تجارية
- ٧٧ إعلانات إدارة التسجيل

أمر ملكي رقم (١٠) لسنة ٢٠٢١ بتعيين وكيل بالديوان الملكي

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى الأمر الأميري رقم (٥٣) لسنة ٢٠٠١ بإعادة تنظيم الديوان الأميري، المعدل بالأمر

الملكي رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢،

وبناءً على عرض وزير الديوان الملكي،

أمرنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعيّن الدكتور خليفة بن علي الفاضل وكيلاً للتخطيط والدراسات والمتابعة بالديوان الملكي.

المادة الثانية

على وزير الديوان الملكي تنفيذ أمرنا هذا، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة

الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٧ رجب ١٤٤٢هـ

الموافق: ١ مارس ٢٠٢١م

أمر ملكي رقم (١١) لسنة ٢٠٢١
بتعديل المادة الأولى من الأمر الملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٨
بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى الأمر الملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي.

أمرنا بالآتي:
المادة الأولى

يُستبدل بنص المادة الأولى من الأمر الملكي رقم (١٥) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء مركز الملك حمد
العالمي للتعايش السلمي، النص الآتي:
”يُنشأ مركز يسمى (مركز الملك حمد العالمي للتعايش السلمي)، ويُشار إليه في هذا الأمر
بكلمة (المركز)“.

المادة الثانية

يُعمل بهذا الأمر من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٧ رجب ١٤٤٢هـ

الموافق: ١ مارس ٢٠٢١م

مرسوم رقم (٢٦) لسنة ٢٠٢١ بإعادة تنظيم وزارة الصحة

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته،

ولأئحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،

وعلى المرسوم رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٧ بإعادة تنظيم وزارة الصحة،

وبناءً على عرض وزير الصحة،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعاد تنظيم وزارة الصحة، وذلك على النحو الآتي:

وزير الصحة، وتتبعه:

أولاً: إدارة الاتصال.

ثانياً: وكيل الوزارة، ويتبعه:

١- الوكيل المساعد للصحة العامة، وتتبعه:

أ- إدارة الصحة العامة.

ب- إدارة تعزيز الصحة.

٢- الوكيل المساعد للطب النفسي والرعاية الخاصة لكبار السن.

٣- إدارة الموارد البشرية والمالية.

المادة الثانية

يُلغى المرسوم رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٧ بإعادة تنظيم وزارة الصحة.

المادة الثالثة

على وزير الصحة تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٧ رجب ١٤٤٢هـ
الموافق: ١ مارس ٢٠٢١م

مرسوم رقم (٢٧) لسنة ٢٠٢١ بتعيين وكيل مساعد في وزارة الإسكان

نحن حمد بن عيسى آل خليفة

ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته،

ولأئحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،

وعلى المرسوم رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٨ بإعادة تنظيم وزارة الإسكان،

وبناءً على عرض وزير الإسكان،

وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يعيّن السيد رضا محمد حسن الأدرج وكيلاً مساعداً لمشاريع الإسكان في وزارة الإسكان.

المادة الثانية

على وزير الإسكان تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة

الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٧ رجب ١٤٤٢هـ

الموافق: ١ مارس ٢٠٢١م

**مرسوم رقم (٢٨) لسنة ٢٠٢١
بتعيين وكيل ووكيلين مساعدين
في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة**

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين.
بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته،
ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،
وعلى المرسوم رقم (٢٠) لسنة ٢٠٢٠ بتعيين وكيل ووكيل مساعد في وزارة الصناعة والتجارة
والسياحة،
وعلى المرسوم رقم (٦٠) لسنة ٢٠٢٠ بإعادة تنظيم وزارة الصناعة والتجارة والسياحة،
وعلى القرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٩ بتعيين مدراء في وزارة المالية والاقتصاد الوطني،
وبناءً على عرض وزير الصناعة والتجارة والسياحة،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

**رسمنا بالآتي:
المادة الأولى**

تعيّن السيدة إيمان أحمد حسن الدوسري وكيلًا لوزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

المادة الثانية

يُعيّن في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة كل من:

- ١- السيد خالد فهد العلوي
وكيلًا مساعدًا لتنمية الصناعة.
- ٢- السيد نبراس محمد علي طالب
وكيلًا مساعدًا للسجل التجاري والشركات.

المادة الثالثة

على وزير الصناعة والتجارة والسياحة تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره،
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٧ رجب ١٤٤٢هـ
الموافق: ١ مارس ٢٠٢١م

مرسوم رقم (٢٩) لسنة ٢٠٢١ بتعيين نائب للرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض

نحن حمد بن عيسى آل خليفة
بعد الاطلاع على الدستور،
وعلى القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء وتنظيم هيئة البحرين للسياحة والمعارض،
المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٥،
وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته،
ولأئحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،
وعلى المرسوم رقم (٧٦) لسنة ٢٠١٥ بتنظيم هيئة البحرين للسياحة والمعارض،
وعلى القرار رقم (٤) لسنة ٢٠١٨ بنقل مدير في مركز الاتصال الوطني،
وبناءً على عرض وزير الصناعة والتجارة والسياحة،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

تُعَيِّن السيدة فاطمة جعفر منصور الصيرفي نائباً للرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض.

المادة الثانية

على وزير الصناعة والتجارة والسياحة تنفيذ هذا المرسوم، ويُعمل به من تاريخ صدوره،
ويُنشر في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين
حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء
سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:
بتاريخ: ١٧ رجب ١٤٤٢هـ
الموافق: ١ مارس ٢٠٢١م

مرسوم رقم (٣٠) لسنة ٢٠٢١ بتعيين نائبين للرئيس التنفيذي للجهاز الوطني للإيرادات

نحن حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته،
ولأئحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها،
وعلى المرسوم رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء وتنظيم الجهاز الوطني للإيرادات، المعدل
بالمرسوم رقم (٩) لسنة ٢٠١٩،

وعلى المرسوم رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ بتنظيم الجهاز الوطني للإيرادات،
وعلى القرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٩ بنقل وتعيين مدراء في الجهاز الوطني للإيرادات،
وبناءً على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطني،
وبعد موافقة مجلس الوزراء،

رسمنا بالآتي:

المادة الأولى

يُعيّن في الجهاز الوطني للإيرادات، كل من:

- ١- السيد يوسف عادل محمد مطر نائباً للرئيس التنفيذي للسياسات والتخطيط.
- ٢- السيدة نور حافظ إبراهيم بوعلي نائباً للرئيس التنفيذي للعمليات الضريبية.

المادة الثانية

على وزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر
في الجريدة الرسمية.

ملك مملكة البحرين

حمد بن عيسى آل خليفة

رئيس مجلس الوزراء

سلمان بن حمد آل خليفة

صدر في قصر الرفاع:

بتاريخ: ١٧ رجب ١٤٤٢هـ

الموافق: ١ مارس ٢٠٢١م

قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١ بتعيين مديريين في وزارة الإسكان

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها، وعلى المرسوم رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٨ بإعادة تنظيم وزارة الإسكان، وبناءً على عرض وزير الإسكان،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يعيّن في وزارة الإسكان كلٌّ من:

- ١- السيد محمد عبدالعزيز رشدان مديراً لإدارة إنشاء وصيانة المشاريع الإسكانية.
- ٢- السيدة بلسم علي عبدعلي السلمان مديراً لإدارة تخطيط وتصميم المشاريع الإسكانية.

المادة الثانية

على وزير الإسكان تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء

سلمان بن حمد آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٨ رجب ١٤٤٢هـ

الموافق: ٢ مارس ٢٠٢١م

**قرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٢١
بتعيين مدير في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة**

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته، ولأئحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها، وعلى المرسوم رقم (٦٠) لسنة ٢٠٢٠ بإعادة تنظيم وزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وبناءً على عرض وزير الصناعة والتجارة والسياحة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يعيّن السيد محمود أحمد علي مقبل، مديراً لإدارة الاتصال والتوعية في وزارة الصناعة والتجارة والسياحة.

المادة الثانية

على وزير الصناعة والتجارة والسياحة تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، وينشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء

سلمان بن حمد آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٨ رجب ١٤٤٢هـ

الموافق: ٢ مارس ٢٠٢١م

قرار رقم (١٥) لسنة ٢٠٢١ بتعيين مديرين في هيئة البحرين للثقافة والآثار

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها، وعلى المرسوم رقم (١٥) لسنة ٢٠١٧ بتنظيم هيئة البحرين للثقافة والآثار، وعلى المرسوم رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢٠ بنقل تبعية إدارة الحرف اليدوية من هيئة البحرين للسياحة والمعارض إلى هيئة البحرين للثقافة والآثار، وبناءً على عرض رئيس هيئة البحرين للثقافة والآثار،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُعين في هيئة البحرين للثقافة والآثار كل من:

- ١- السيدة منال علي يوسف الدوي مديراً لإدارة الموارد البشرية والمالية.
- ٢- السيدة شوق السيد إسماعيل مهدي العلوي مديراً لإدارة الحرف اليدوية.

المادة الثانية

على رئيس هيئة البحرين للثقافة والآثار تنفيذ أحكام هذا القرار، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء

سلمان بن حمد آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٨ رجب ١٤٤٢هـ

الموافق: ٢ مارس ٢٠٢١م

قرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٢١ بتعيين مدراء في الجهاز الوطني للإيرادات

رئيس مجلس الوزراء:

بعد الاطلاع على قانون الخدمة المدنية، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٤٨) لسنة ٢٠١٠، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥١) لسنة ٢٠١٢، وتعديلاتها، وعلى المرسوم رقم (١٠) لسنة ٢٠١٩ بتنظيم الجهاز الوطني للإيرادات، وعلى القرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٩ بنقل وتعيين مدراء في الجهاز الوطني للإيرادات، وبناءً على عرض وزير المالية والاقتصاد الوطني،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُعين في الجهاز الوطني للإيرادات كل من:

- ١- السيد عادل يوسف القلاف
- ٢- السيدة أمل عبدالرضا مخلوق
- ٣- السيد محمود فؤاد حبيب خليفة
- ٤- السيدة إسراء مهدي عبدالله
- ٥- السيدة سارة محمد الكواري
- مديراً لإدارة المعلومات الضريبية.
- مديراً لإدارة تحليل المخاطر.
- مديراً لإدارة العمليات والتدقيق.
- مديراً لإدارة السياسات الضريبية.
- مديراً لإدارة التخطيط والتطوير.

المادة الثانية

على وزير المالية والاقتصاد الوطني تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من تاريخ صدوره، ويُنشر في الجريدة الرسمية.

رئيس مجلس الوزراء

سلمان بن حمد آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٨ رجب ١٤٤٢هـ

الموافق: ٢ مارس ٢٠٢١م

وزارة الداخلية

قرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١

بتعديل بعض أحكام القرار رقم (١٢١) لسنة ٢٠٠٧

بشأن تأشيرة دخول ورخصة إقامة أفراد عائلة العامل وصاحب العمل الأجنبي

وزير الداخلية:

بعد الاطلاع على القرار رقم (١٢١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن تأشيرة دخول ورخصة إقامة أفراد عائلة العامل وصاحب العمل الأجنبي، المعدل بالقرار رقم (٨) لسنة ٢٠١٨، وبعد التنسيق مع هيئة تنظيم سوق العمل، وبناءً على عرض وكيل وزارة الداخلية لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُستبدل بتعريف (أفراد العائلة) الوارد في المادة (١) من القرار رقم (١٢١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن تأشيرة دخول ورخصة إقامة أفراد عائلة العامل وصاحب العمل الأجنبي، وبنص البند (ج) من المادة (٣) من ذات القرار، النصوص الآتية:

مادة (١) تعريف (أفراد العائلة):

أفراد العائلة: الزوج أو الأولاد أو الوالدين.

مادة (٣) بند (ج):

ج- ألا يقل الدَّخْل الشهري للعامل أو صاحب العمل الأجنبي عن أربعمئة دينار بحريني عند كفالة الزوج أو الأولاد الذين لم يجاوزوا سن الرابعة والعشرين، وألا يقل الدَّخْل الشهري للعامل أو صاحب العمل الأجنبي عن ألف دينار بحريني عند كفالة الأولاد الذين جاوزوا سن الرابعة والعشرين أو الوالدين بالإضافة لاشتراط أن يكون لهم تأمين صحي ساري المفعول في المملكة. ويجوز لشؤون الجنسية والجوازات والإقامة استثناء بعض الحالات وفقاً لتقدير كل حالة على حدة.

المادة الثانية

تُلغى الفقرة الثانية من المادة (٢) من القرار رقم (١٢١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن تأشيرة دخول ورخصة إقامة أفراد عائلة العامل وصاحب العمل الأجنبي.

المادة الثالثة

على وكيل وزارة الداخلية لشئون الجنسية والجوازات والإقامة تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الداخلية
الفريق أول ركن
راشد بن عبدالله آل خليفة

صدر بتاريخ: ٢٠ رجب ١٤٤٢هـ
الموافق: ٤ مارس ٢٠٢١م

وزارة الصحة

قرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٢١
بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الصحة العامة
الصادر بالقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٨

وزير الصحة:

بعد الاطلاع على قانون الصحة العامة الصادر بالقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٨،
وعلى القرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠١٨ بتحديد نسب إضافات ملح الطعام في منتجات المخابز
الشعبية والآلية،
وعلى القرار رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠ بتحديد الأمراض السارية،
وعلى القرار رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٠ بشأن إجراءات الوقاية والعزل والعلاج من الأمراض
السارية،
وعلى القرار رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠ بتحديد المحال التجارية والصناعية ذات العلاقة
بالصحة العامة والمهن التي تُمارَس بها،
وعلى القرار رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٠ بشأن تنظيم الفحص الطبي الدوري للعاملين في المحال
الصناعية والتجارية ذات العلاقة بالصحة العامة، وتعديلاته،
وعلى القرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢٠ بتحديد الأماكن العامة التي تسري عليها
أحكام الفصل الرابع من قانون الصحة العامة الصادر بالقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٨،
وعلى القرار رقم (٣٥) لسنة ٢٠٢٠ باعتماد دليل الإجراءات الصحية الموحدة في المنافذ
الحدودية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية،
وعلى القرار رقم (٧٤) لسنة ٢٠٢٠ بشأن الاشتراطات الصحية الواجب توافرها في مياه
الشُّرب غير المعبأة وطرق فحوصها،
وعلى القرار رقم (٧٥) لسنة ٢٠٢٠ بشأن الاشتراطات الصحية الواجب توافرها في مياه
الصرف الصحي المعالجة،
وعلى القرار رقم (٧٦) لسنة ٢٠٢٠ بشأن الاشتراطات والمواصفات الصحية لسكن العمال،
وعلى القرار رقم (٧٧) لسنة ٢٠٢٠ بشأن الاشتراطات الصحية للترخيص للمؤسسات
الصحية بمزاولة الفحص الطبي الأولي والدوري للعاملين،
وعلى القرار رقم (٧٨) لسنة ٢٠٢٠ بشأن اللوائح الصحية للفحوصات الطبية الأولية

والوقائية للعاملين المعرضين للإصابة بالأمراض المهنية،
وعلى القرار رقم (٦) لسنة ٢٠٢١ بتحديد التطعيمات واللقاحات المعتمدة وتنظيم
الاشتراطات الخاصة بها وطرق حفظها وتوثيق المعلومات المرتبطة بها والشروط الواجب
توافرها في المؤسسات الصحية المقدمة لخدمات التطعيم،
وبناءً على اقتراح الإدارة المختصة بشئون الصحة العامة،
وبعد التنسيق مع الجهات المختصة،
وبناءً على عرض وكيل وزارة الصحة،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُعمل بأحكام اللائحة التنفيذية لقانون الصحة العامة الصادر بالقانون رقم (٣٤) لسنة
٢٠١٨، المرافقة لهذا القرار.

المادة الثانية

يلغى كل نص يخالف أحكام اللائحة التنفيذية المرافقة لهذا القرار.

المادة الثالثة

على المخاطبين بأحكام هذا القرار توفيق أوضاعهم بما يتفق مع أحكامه خلال مدة لا
تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل به.

المادة الرابعة

على المعنيين - كل فيما يخصه - تنفيذ أحكام هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ
نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الصحة

فائقة بنت سعيد الصالح

صدر بتاريخ: ٢ رجب ١٤٤٢ هـ

الموافق: ١٤ فبراير ٢٠٢١ م

اللائحة التنفيذية لقانون الصحة العامة

الصادر بالقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٨

الفصل الأول

أحكام تمهيدية

مادة (١)

في تطبيق أحكام هذه اللائحة، تكون للكلمات والعبارات الواردة فيها ذات المعاني الواردة بقانون الصحة العامة الصادر بالقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٨، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك.

الفصل الثاني

الفنادق والمطاعم وغيرها من محلات بيع وتداول وتصنيع الأغذية

مادة (٢)

تمسك الإدارة المختصة سجلاً تقيّد فيه المحال والأماكن التي تسري عليها أحكام الفصل الرابع من قانون الصحة العامة الصادر بالقانون رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٨، على أن يتضمن القيد البيانات الآتية:

- ١- تاريخ التقدم بطلب القيد في السجل.
- ٢- رقم القيد بالسجل التجاري.
- ٣- اسم مالك السجل التجاري أو ممثله، ورقمه الشخصي.
- ٤- الاسم التجاري للمحل وعنوانه.
- ٥- نوع النشاط التجاري المطلوب مزاويلته.
- ٦- أية بيانات أخرى تطلبها الإدارة المختصة.

مادة (٣)

تقوم الإدارة المختصة بعد التأكد من استيفاء البيانات المطلوبة بقيد الطلب في السجل المعد لهذا الغرض، شريطة توفر الشروط الآتية:

- ١- أن تكون الاشتراطات الصحية متجانسة بين الأنشطة التجارية المطلوب مزاويلتها من قبل المحل في حال تعدد هذه الأنشطة.

- ٢- تقديم نسخة من وثيقة الملكية أو عقد الإيجار للمحل أو المكان المطلوب قيده.
- ٣- تقديم نسخة من وثيقة ملكية أو عقد إيجار المخزن بالنسبة للمحال والأماكن التي يرخص فيها بالاستيراد أو التصدير أو التموين.

مادة (٤)

تمنح الإدارة المختصة شهادة القيد بالسجل وأية شهادة أخرى لتسهيل مهمة الرقابة على تلك المحال والأماكن، ولا تجوز إدارة تلك المحال أو استغلالها دون إتمام القيد.

مادة (٥)

يجب على المحال والأماكن عرض شهادات القيد أو أية شهادات أخرى تمنحها الإدارة المختصة للدلالة على صلاحية المحل في مكان ظاهر.

الفصل الثالث

المنزل المنتج

مادة (٦)

- يلتزم صاحب النشاط الإنتاجي المرتبط بالمنزل المنتج بالاشتراطات الصحية الآتية:
- ١- توفير غرفة مستقلة أو مطبخ في المنزل بمساحة لا تقل عن (٣×٤) متر حسب النشاط.
- ٢- تغطية الجدران بمواد ملساء قابلة للغسل، على أن يستخدم البلاط فاتح اللون بارتفاع لا يقل عن مترين ويطلّى الجزء المتبقي من الجدار بلون فاتح.
- ٣- تركيب بلاط لأرضية الغرفة أو المطبخ.
- ٤- تركيب مروحة شفط للأنشطة التي يتم فيها الطبخ والتحميص.
- ٥- تزويد الأبواب الخارجية للغرفة أو المطبخ بوسائل الغلق الذاتي.
- ٦- استخدام أدوات غير قابلة للصدأ.
- ٧- توفير مواقد أو أفران للأنشطة التي يتم فيها الطبخ والتحميص.
- ٨- توفير مصدر للمياه الصالحة لعمليتي الغسل والتنظيف.
- ٩- توفير مغسلة للأنشطة التي تحتاج لذلك.

الفصل الرابع الأسواق

مادة (٧)

يجب أن تتوفر في الأسواق الاشتراطات الصحية العامة الآتية:
أولاً: الفرشات:

- ١- أن تكون الفرشة مغطاة بالبلاط.
- ٢- أن تكون الفرشة مائلة باتجاه فتحات تصريف المياه.
- ٣- ألا تقل المسافة بين الفرشات المتقابلة عن ٢,٥ متر.
- ٤- ألا تزيد نسبة استغلال الفرشة على ٧٠٪ من مساحتها الإجمالية.

ثانياً: مكافحة الحشرات والقوارض:

- ١- تركيب مصائد إلكترونية للحشرات الطائرة بعدد كافٍ يتلاءم مع مساحة السوق.
- ٢- تعليق نشرات توعوية بالمخاطر والأمراض التي تسببها الحشرات والقوارض على لوحة الإعلانات للباعة والجمهور.
- ٣- القيام بالإجراءات اللازمة لمكافحة الحشرات والقوارض بشكل شهري.
- ٤- أن يلتزم القائم على مكافحة الحشرات والقوارض بوضع جدول على لوحة الإعلانات يبين فيه للباعة والجمهور اليوم والتاريخ والوقت ونوع المكافحة التي سيتم إجرائها في كل شهر. كما يلتزم عند الانتهاء من عملية المكافحة بأن يدون في الجدول اسم الشخص الذي قام بالعملية واليوم والتاريخ والوقت الذي تم الانتهاء فيه.
- ٥- إخطار الباعة باليوم الذي سيتم فيه مكافحة الحشرات والقوارض لفتح الصناديق المقفلة المعدة لتخزين الأدوات وتحقيق المكافحة المثلى في جميع الأماكن.
- ٦- أن يتم تفريغ السوق لمدة يوم واحد لاستخدام التضييب الحراري، على أن يكون ذلك لمرتين في السنة.

ثالثاً: الأرضيات والجدران والأسقف:

- ١- أن تكون الأرضيات مصنوعة من مواد غير منفذة للمياه سهلة التنظيف والغسل والتعقيم ولا تتأثر بالمنظفات، كالبلاط الخشن عالي المقاومة للاحتكاك والتآكل أو الخرسانة المسلحة المغطاة بمواد عازلة عالية المقاومة.
- ٢- أن تكون الأرضيات مرتفعة عن مستوى الشارع بارتفاع لا يقل عن نصف متر، ومائلة باتجاه فتحات تصريف المياه.

- ٣- أن يتم غسل الأرضيات بشكل يومي بعد تنظيفها.
 - ٤- أن تكون الجدران ذات حواف مائلة بزاوية ٤٥ درجة.
 - ٥- أن تكون الجدران والأسقف مغطاة بمواد ملساء قابلة للغسل وفاتحة اللون.
- رابعاً: الأبواب والنوافذ:**
- ١- تركيب صفيين من الأبواب بحيث يكون الباب الأول آلي الفتح والغلق ومزود بمراوح طاردة للحشرات، والباب الثاني مزود بوسائل الغلق الذاتي، على ألا تقل المسافة بين الباب الأول والثاني عن ٢,٥ متر.
 - ٢- أن تكون الأبواب مصنوعة من الألومنيوم أو الزجاج أو أية مادة أخرى مقاومة غير قابلة للصدأ وسهلة التنظيف.
 - ٣- ألا تكون الأبواب أمام أو بالقرب من فتحات المجاري العامة تفادياً لتكون المستنقعات أمامها في حال طفح المجاري العامة أو فيضانها.
 - ٤- تركيب عدد كافٍ من النوافذ الزجاجية ذات أطر من الألومنيوم لتهوية السوق وتقليل الرطوبة.
 - ٥- وضع شبك على النوافذ، على أن يكون ذو فتحات صغيرة تمنع دخول الحشرات وغير قابل للصدأ.
- خامساً: الإضاءة والتهوية:**
- ١- تركيب لمبات أو كشافات للإضاءة بعدد كافٍ مع تركيب حماية عليها.
 - ٢- تركيب مراوح كهربائية ومراوح شفط بعدد كافٍ لتقليل الحرارة والرطوبة.
 - ٣- تركيب أنظمة لتكييف الهواء.
- سادساً: حاويات القمامة:**
- ١- وضع حاويات للقمامة بعدد كافٍ توزع على أطراف السوق، على أن تبعد عن الفرشات مسافة لا تقل عن ٤,٥ متر.
 - ٢- وضع حاويات القمامة في منطقة خاصة منخفضة بمستوى ٣٠ سم عن أرضية السوق لتسهيل رمي القمامة وتجنب تثارها.
 - ٣- أن تكون حاويات القمامة سليمة ونظيفة ومزودة بغطاء محكم الغلق يفتح باتجاه الداخل فقط.
 - ٤- أن تفرغ حاويات القمامة بشكل دوري خلال اليوم لمنع تكس القمامة وتجمع الحشرات.
 - ٥- إلزام الفرشات بتوفير أوعية للقمامة متوسطة الحجم ذات غطاء محكم الغلق مصنوعة

من مادة ملساء يسهل غسلها بشكل يومي، وذلك لنقل الأوساخ للحاوية الرئيسية.

سابعاً: دورات المياه:

- ١- أن تكون دورات المياه منفصلة بشكل تام عن الأسواق.
- ٢- أن تكون أرضيات وجدران دورات المياه مغطاة بالكامل بالبلاط فاتح اللون.
- ٣- أن تكون أسقف دورات المياه خالية من التصدعات ومصنوعة من مواد مقاومة للتآكل والصدأ.
- ٤- أن تكون دورات المياه مزودة بالإضاءة والتهوية الكافيتين.
- ٥- أن تكون أبواب دورات المياه مزودة بوسائل الغلق الذاتي.

ثامناً: فتحات تصريف المياه:

- ١- تصميم فتحات تصريف المياه بطريقة تتناسب مع احتياج السوق.
- ٢- وضع فتحات تصريف المياه بعدد يتناسب مع حجم السوق، على أن تبعد عن الفرشات مسافة لا تقل عن ١,٢٥ متر.
- ٣- تركيب قطع الأنابيب ذات الاتجاه الواحد في الفتح لمنع الحشرات والقوارض من الدخول للأسواق عن طريق شبكة المجاري العامة.

مادة (٨)

بالإضافة إلى الاشتراطات الصحية العامة للأسواق، يجب أن تتوفر في أسواق بيع اللحوم والدجاج والأسماك الاشتراطات الصحية الآتية:

- ١- وضع ثلاجات التبريد والتجميد على قواعد مصنوعة من مواد سهلة التنظيف والغسل وغير قابلة للصدأ بارتفاع لا يقل عن ٣٠ سم عن أرضية السوق.
- ٢- إلزام الباعة بتنظيف وغسل وتعقيم الثلاجات كل أربعة أشهر وكلما دعت الحاجة، مع إبراز ما يثبت ذلك.
- ٣- إلزام الباعة بتنظيف وغسل السكاكين وآلات التقطيع والفرم والأدوات الأخرى بشكل يومي، وإجراء الصيانة الدورية لهذه الآلات كل أربعة أشهر وكلما دعت الحاجة، مع إبراز ما يثبت ذلك.
- ٤- يحظر استخدام الألواح أو القطع الخشبية في تقطيع اللحوم والدجاج والأسماك، وتستبدل بآلات التقطيع سهلة التنظيف والغسل والمصنعة من مواد غير قابلة للصدأ.
- ٥- يحظر ترك الصناديق المخصصة لحفظ المحار أو أي نوع من أنواع الأسماك أو اللحوم أو

الدجاج مفتوحة أثناء القيام بعملية مكافحة الحشرات والقوارض تفادياً لتلوثها بالمبيدات.
٦- تزويد مجرى تصريف المياه بشبك معدني يمكن رفعه وتنظيفه عند نهاية المجرى خارج السوق؛ لتتجمع به بقايا اللحوم والدجاج والأسماك والأجزاء الصلبة الأخرى.

مادة (٩)

- بالإضافة إلى الاشتراطات الصحية العامة للأسواق، يجب أن تتوفر في أسواق بيع الخضروات والفواكه الاشتراطات الصحية الآتية:
- ١- وضع الخضروات والفواكه على قواعد مصنوعة من مواد ملساء سهلة التنظيف والغسل وغير قابلة للصدأ بارتفاع لا يقل عن ٣٠ سم عن أرضية السوق، ويحظر استخدام القواعد الخشبية.
 - ٢- إحكام تغطية الخضروات والفواكه المفتوحة المعدة لغرض العرض فقط.
 - ٣- يحظر استخدام الخيش في تغطية الخضراوات أو الفواكه.
 - ٤- إلزام الباعة بتنظيف وغسل وتعقيم ثلاجات التبريد والتجميد - إن وجدت - كل أربعة أشهر وكلما دعت الحاجة، مع إبراز ما يثبت ذلك.
 - ٥- إزالة جميع الخضراوات والفواكه من على أسطح الفرشات في اليوم الذي تتم فيه عملية مكافحة الحشرات والقوارض تفادياً لتلوثها بالمبيدات.

الفصل الخامس

ذبح المواشي والطيور ونقل اللحوم

مادة (١٠)

- يُحظر نقل اللحوم والذبائح في غير وسائل النقل المعدة لهذا الغرض، والتي يجب أن تتوفر فيها الاشتراطات الصحية الآتية:
- ١- أن تكون مجهزة بحاوية مزودة بوحدة تبريد آلي ذات قدرة على الاحتفاظ بدرجة الحرارة المناسبة بحيث تكون بين صفر إلى ٤ درجات مئوية.
 - ٢- أن تكون الحاوية مزودة بجهاز لقياس درجة الحرارة بحيث يعطي قراءة ممثلة لجميع الأجزاء داخلها، ويثبت في مكان يسهل قراءته دون الحاجة لفتح باب الحاوية.
 - ٣- ألا تكون الحاوية مكشوفة.
 - ٤- أن تكون الحاوية مبطنه من الداخل بالصاج المجلفن المصنوع من مواد ملساء سهلة التنظيف والغسل والتعقيم وغير القابلة للصدأ.

- ٥- أن تكون الحاوية مجهزة بخطاطيف غير قابلة للصدأ لتعليق الذبائح.
- ٦- أن يتم تبريد الحاوية قبل التحميل بفترة كافية.
- ٧- يحظر إيقاف وحدة التبريد أثناء عمليتي التحميل والتفريغ.
- ٨- أن تتم عمليتي تحميل وتفريغ اللحوم بأسرع وقت ممكن بما يضمن سلامتها.
- ٩- يُحظر جلوس العاملين بين اللحوم والذبائح أو استخدام وسيلة النقل لأي غرض آخر.

مادة (١١)

- يشترط لقيد محال الإتجار في اللحوم المستخدمة للاستهلاك الآدمي في السجل الخاص بهذه المحال توفر الاشتراطات الصحية الآتية:
- ١- أن يحتوي المحل على مساحة كافية لتحقيق الغرض من النشاط وألا تتسبب المساحة المقررة في تلوث اللحوم أو فسادها أو إعاقة حركة العمل اليومية.
 - ٢- أن يكون للمحل واجهة مصنوعة من مواد سهلة التنظيف ومقاومة للتآكل والصدأ، تحافظ على البيئة الداخلية وتمنع تلوث اللحوم.
 - ٣- ألا تقل مساحة المرافق في المحل عن (٥×٤) متر.
 - ٤- أن يكون السقف مغطى بمواد قابلة للغسل والتنظيف.
 - ٥- تكييف المحل بحيث لا تزيد درجة الحرارة فيه على ٢٥ درجة مئوية.
 - ٦- يحظر عرض لحوم غير مختومة بالختم الرسمي الخاص بالإشراف البيطري للمسالخ المعتمدة.
 - ٧- إمساك ملف لحفظ الإخطارات والأوراق الصحية للمحل والعاملين به.
 - ٨- توفير ملابس بيضاء نظيفة للعاملين في المحل.
 - ٩- توفير أوعية خاصة لتجميع النفايات الناتجة عن عمليات توضيب اللحوم، وأن يتم التخلص منها بالطرق الصحية.
 - ١٠- توفير ثلاجات تبريد وتجميد لحفظ اللحوم ذات قدرة على الاحتفاظ بدرجة الحرارة المناسبة بحيث تكون بين صفر إلى ٤ درجات مئوية.
 - ١١- توفير خزانة خاصة مصنوعة من الألومنيوم لحفظ أدوات ومعدات العمل.
 - ١٢- توفير المطهرات لتطهير الأدوات والمعدات المستخدمة.
 - ١٣- أن تكون جميع الأدوات المستخدمة في المحل مصنوعة من مواد غير قابلة للصدأ.

- ١٤- توفير طاولة لتقطيع اللحوم مصنوعة من الفولاذ غير القابل للتآكل والصدأ، توافق عليها الإدارة المختصة.
- ١٥- تركيب مغسلة لغسل أيدي العاملين بالمحل مع توفير صابون سائل ومناشف ورقية وأوعية خاصة لرمي المناشف الورقية المستعملة.
- ١٦- تركيب مصيدة إلكترونية للحشرات الطائرة في مكان مناسب.
- ١٧- ألا يفتح المحل على السكن أو يكون مأوى للسكن أو النوم.
- ١٨- إمساك ملف خاص بالفواتير وقوائم الأغذية المعروضة.

الفصل السادس

الأغذية الخاصة وما في حكمها

مادة (١٢)

يُحظر تداول الأغذية الخاصة وما في حكمها أو الإعلان عنها بأية طريقة من طرق الإعلان، إلا بعد تسجيلها والحصول على ترخيص بتداولها وطريقة الإعلان عنها من الوزارة.

مادة (١٣)

تقدم طلبات تسجيل الأغذية الخاصة وما في حكمها إلى الإدارة المختصة، مرفقاً بها المستندات الآتية:

- ١- نسخة من السجل التجاري لطالب التسجيل.
- ٢- نسخة من بطاقة الهوية لمقدم الطلب وصفته.
- ٣- ما يفيد تعهد طالب التسجيل بعدم إجراء أي تغيير في خصائص المستحضر الغذائي.
- ٤- شهادة تصنيف للمستحضر الغذائي صادرة عن الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.
- ٥- شهادة رسمية صادرة عن السلطة الصحية المختصة في بلد المنشأ، تثبت أن المستحضر الغذائي المطلوب تسجيله مُصرح باستعماله في بلد المنشأ ويتم تداوله بالفعل بذات المواصفات والتركيبية المصرح بها.
- ٦- شهادة رسمية صادرة عن السلطة الصحية المختصة في بلد المنشأ، تثبت أن المصنع أو الشركة المنتجة للمستحضر الغذائي تتبع أسس الممارسة الجيدة للإنتاج، وأنها تخضع للرقابة والتفتيش الدوري من جانب الجهات المختصة في بلد المنشأ، مع ذكر اسم وعنوان الجهة الرقابية.

- ٧- شهادة صادرة ومصدق عليها من المصنع أو الشركة المنتجة تبين تركيب المستحضر الغذائي المطلوب تسجيله، والعناصر الداخلة فيه، والنسب المئوية لكل تركيز منه، والعناصر الفعالة وغير الفعالة منه باستخدام الأسماء الدولية لهذه العناصر.
- ٨- شهادة صادرة عن مُختبر مُعتمد في بلد المنشأ تفيد إجراء التحاليل الفيزيائية والكيميائية والميكروبيولوجية التي تثبت سلامة المستحضر الغذائي المطلوب استيراده من المواد الضارة أو السامة أو الملوثة.
- ٩- ما يفيد الالتزام بالموصفات والمقاييس الخليجية للأغذية الخاصة وما في حكمها.
- ١٠- إرفاق نسخة واضحة من الغلاف الخارجي للمستحضر الغذائي من جميع الجهات، بالإضافة إلى إرفاق عينة منه في حال طلب الإدارة المختصة.
- ١١- أية مستندات أو بيانات أو معلومات أخرى تطلبها الإدارة المختصة.
- وتقوم الإدارة المختصة بقيد طلبات التسجيل في سجل خاص يُعد لهذا الغرض، ويُعطى مقدم الطلب إيصالاً موضحاً به رقم القيد وتاريخه.

مادة (١٤)

تصدر الإدارة المختصة قرارها في طلب التسجيل خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه مرفقاً به المستندات كاملة، ويُخطر طالب التسجيل بالقرار الصادر بشأنه، ويعتبر مضي هذه المدة دون رد رفضاً ضمناً للطلب.

ولطالب التسجيل التظلم من القرار الصادر برفض طلبه صراحةً أو ضمناً أمام الوزير خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره برفض الطلب أو اعتباره مرفوضاً ضمناً. وعلى الوزير البت في التظلم خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه، ويُخطر المتظلم بالقرار الصادر بشأنه، ويعتبر مضي هذه المدة دون رد رفضاً ضمناً للتظلم.

ويجوز لمن رفض تظلمه صراحةً أو ضمناً الطعن أمام المحكمة المختصة.

مادة (١٥)

تُعد الإدارة المختصة سجلاً للأغذية الخاصة وما في حكمها يُرقم بأرقام متسلسلة ويُختتم بخاتم الوزارة وتُفيد فيه المستحضرات الغذائية التي توافق الإدارة المختصة على تسجيلها.

ويُمنح من وافقت الإدارة المختصة على تسجيل المستحضر الغذائي المقدم من قبله ترخيص بتداوله، وتكون مدة الترخيص خمس سنوات من تاريخ القيد. وفي حال عدم إجراء أي تغيير على مكونات المستحضر الغذائي، يتم تجديد الترخيص لمدة أخرى مماثلة بناءً على طلب

المرخص له قبل انتهاء مدة الترخيص بشهر على الأقل.

مادة (١٦)

- لا يجوز الإعلان عن الأغذية الخاصة وما في حكمها بأية طريقة من طرق الإعلان - سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مقروءة - إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الإدارة المختصة وفقاً للشروط والإجراءات الآتية:
- ١- التأكد من مضمون الإعلان وأنه مطابق لاستخدامات المستحضر الغذائي المُعلن عنه وللمعلومات العلمية الموثقة عن فاعليته.
 - ٢- ألا يتضمن تهويلاً أو مبالغة أو أن يحتوي على معلومات خادعة أو مضللة أو مخالفة لما تم تسجيل المستحضر الغذائي بموجبها.
 - ٣- ألا يتضمن الإعلان الإضرار أو المساس بأية مستحضرات أخرى بشكل مباشر أو غير مباشر.
 - ٤- ألا يشجع الإعلان العادات الغذائية السيئة أو أنماط الحياة غير الصحية.
 - ٥- ألا تتعارض طريقة الإعلان مع العادات والتقاليد السائدة بالمجتمع.

مادة (١٧)

بعد التأكد من استيفاء الشروط، يُمنح مقدم الطلب ترخيصاً بالإعلان، على أن يحدد في الترخيص مدة وطريقة الإعلان والمعلومات التي يجب أن يتضمنها.

وفي حال الإعلان بالمخالفة للترخيص الممنوح، تقوم الإدارة المختصة بإلغاء الترخيص والتنسيق مع الجهات الإدارية المعنية لاتخاذ إجراءات وقف عرض الإعلان.

مادة (١٨)

تُعد الإدارة المختصة تقريراً سنوياً يتضمن بيانات الأغذية الخاصة وما في حكمها التي تم تسجيلها خلال السنة المنتهية وما طرأ عليها من تغيير أو إضافة، مع بيان كيفية توزيعها في الأسواق وما تراه من توصيات. ويُعرض التقرير على الوزير لاتخاذ ما يراه مناسباً.

مادة (١٩)

يحظر بالنسبة لمشروبات الطاقة التي تروج على أنها ترفع مستوى النشاط الذهني والبدني وتحتوي على نسبة عالية من الكافيين والسكر أو المحليات الصناعية كمكونات أساسية ويتم

فيها إضافة مكونات أخرى لإعطائها خصائص منبهة مثل التورين والجوارانا والجنسنج والجلوكورونولاكتون، القيام بأي من الأفعال الآتية:

١- بيعها لمن هم دون سن الثامنة عشرة، وعلى جميع بائعي هذه المشروبات أن يضعوا في مكان بارز داخل نقطة البيع عبارة واضحة باللغتين العربية والإنجليزية تبين عدم السماح ببيعها لمن هم دون هذا السن.

٢- بيعها في المطاعم والمقاصف بالمؤسسات التعليمية والصحية.

٣- توزيعها مجاناً على المستهلكين بجميع فئاتهم العمرية.

٤- الإعلان عنها بأية طريقة من طرق الإعلان - سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مقروءة - دون الحصول على ترخيص بذلك من الإدارة المختصة وفقاً للشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادة (١٦) من هذه اللائحة.

ويلتزم مصنعو ومستوردو مشروبات الطاقة - بحسب الأحوال - بوضع نص تحذيري على هذه المشروبات بشكل واضح وبارز باللغتين العربية والإنجليزية، ينص على أن المنتج غير مناسب للنساء الحوامل والمرضعات، ومن هم دون سن الثامنة عشرة، والذين لديهم حساسية لمادة الكافيين أو لإحدى مكونات المنتج، والذين يعانون من أمراض القلب وارتفاع ضغط الدم والسكر، والرياضيون أثناء ممارسة الرياضة.

مادة (٢٠)

تستثنى من الأحكام المنصوص عليها في هذا الفصل المستحضرات الغذائية في حالة الاستخدام الشخصي، وذلك وفقاً للشروط والإجراءات الآتية:

١- أن يتم التعهد من صاحب الشأن كتابةً باستخدامها للأغراض الشخصية فقط وعدم تداولها أو الإعلان عنها.

٢- أن تكون الكمية متناسبة مع طبيعة الاستخدام الشخصي، وألا تتجاوز هذه الكمية ما يعادل استخدام ثلاثة أشهر.

٣- أن تحتوي على بطاقة البيانات الإيضاحية أو البطاقة الغذائية مكتوبة بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية، وإذا كانت بغير هاتين اللغتين فعلى صاحب الشأن إرفاق ترجمة طبق الأصل باللغة العربية أو الإنجليزية من مكتب ترجمة معتمد.

٤- ألا تكون محظورة محلياً أو دولياً أو تحتوي على مكونات محظورة محلياً أو دولياً.

ويجوز للإدارة المختصة أن تطلب من صاحب الشأن تقديم شهادة تصنيف للمستحضر الغذائي صادرة عن الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية.

الفصل السابع

الأمراض غير السارية

مادة (٢١)

تشمل الأمراض غير السارية الأمراض الآتية:

١- أمراض الجهاز الدوري (القلبي الوعائي).

٢- السرطانات / الأورام.

٣- الأمراض التنفسية المزمنة.

٤- السكري.

٥- الاضطرابات العقلية السلوكية.

الفصل الثامن

صحة كبار السن

مادة (٢٢)

تشمل الخدمات الصحية المقدمة لكبار السن الخدمات الآتية:

١- إعطاء التطعيمات الدورية لكبار السن في المراكز الصحية ومراكز رعاية المسنين ومراكز ومستشفيات الإقامة الدائمة لكبار السن.

٢- تقديم الخدمات الصحية التمريضية والنفسية والاجتماعية ومتابعتها من خلال الزيارات المنزلية.

٣- توفير بعض الأجهزة والأدوات الطبية اللازمة لرعاية المسن وتوجيه أسرهم للحصول عليها.

٤- تطبيق الفحص الأولي العام لكبار السن بمراكز رعاية المسنين، من خلال وضع خطة لكل مسن حسب احتياجاته وحالته الصحية.

٥- توفير التأهيل بالمراكز الصحية للمرضى من كبار السن، وتقديم الرعاية الطبية التمريضية والتأهيلية لهم.

الفصل التاسع

صحة الفم والأسنان

مادة (٢٣)

تقوم الوزارة بالتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية ذات العلاقة على تحقيق صحة الفم والأسنان وفقاً للاشتراطات الآتية:

- ١- فتح قنوات التعاون مع الجهات الحكومية المعنية ومؤسسات المجتمع المدني لرفع وتعزيز الوعي الثقافي الصحي حول صحة الفم والأسنان، من خلال تنظيم وعقد المحاضرات وورش العمل التوعوية، وغيرها من سبل التوعية والبرامج المعززة لصحة الفم والأسنان.
- ٢- تقديم وتوفير الخدمات الوقائية والعلاجية في مجال صحة الفم والأسنان ذات الجودة العالية.
- ٣- التوجيه نحو الكشف المبكر عن أمراض الفم والأسنان المختلفة وأخذ التدابير اللازمة للوقاية منها أو علاجها.
- ٤- ربط ممارسة العديد من العادات الضارة بصحة الفم والأسنان كالتدخين ومضغ التبغ وتناول بعض الأغذية بالعديد من أمراض الفم والأسنان، والتنسيق مع الجهات ذات الصلة لاقتراح أنجع السبل لمكافحتها.

الفصل العاشر

الصحة المدرسية

مادة (٢٤)

- تلتزم المؤسسات التعليمية الحكومية والخاصة بتوفير بيئة صحية ملائمة لضمان سلامة وصحة الطلبة والعاملين فيها، وذلك من خلال اتباع الاشتراطات الصحية الآتية:
- أولاً: سلامة وصحة المؤسسة التعليمية:
- ١- أن يكون المبنى مشيداً على أرض بعيدة عن مصادر التلوث والنفايات والضوضاء والروائح الكريهة وأدخنة وأبخرة المصانع.
 - ٢- أن تُشيد المباني بمواد قوية شديدة التحمل مع مراعاة توفير مسافات كافية بين المباني للتهوية، ويحظر استخدام مادة الأسبستوس.
 - ٣- أن تكون الساحات والممرات والملاعب مشيدة بطريقة تمنع تجمع المياه الراكدة كميّاه الأمطار، مع توفير فتحات لتصريف المياه بعدد كافٍ وموصلة بالشبكة العامة للمجاري.
 - ٤- أن تكون التمديدات والتوصيلات الكهربائية سليمة ومعزولة بطريقة آمنة.

- ٥- توفير أعداد كافية من المظلات الواقية من أشعة الشمس في الساحات.
- ٦- توفير أوعية مغطاة للقمامة مزودة بأكياس بلاستيكية مع توفير حاويات لجمع القمامة بعدد كافٍ.
- ٧- مكافحة الحشرات والقوارض بشكل دوري.
- ٨- استخدام النظم الدولية لصحة الملاعب المغلقة والمفتوحة والعناية بجميع المرافق بها والتأكد من توفر الظروف الملائمة للسلامة الصحية ضد أخطار الكهرباء والألعاب الرياضية.
- ٩- العناية بالرقعة الزراعية داخل المؤسسة التعليمية والتخلص من المياه الراكدة في حال تواجدها لمنع انتشار الحشرات والقوارض.
- ١٠- التأكد من حسن مستوى النظافة العامة للمرافق المدرسية من فصول ومناطق الدراسة والتدريب ومكاتب الإدارة.
- ١١- توفير مصدر مياه صالحة للشرب والغسل طبقاً للمواصفات الصحية.
- ١٢- في حال تركيب أجهزة تحلية المياه، يجب أن يكون موقعها بعيداً عن مصادر التلوث، وأن تكون المياه الناتجة منها مطابقة للمواصفات الصحية.
- ١٣- توفير عدد كافٍ من الخزانات ومبردات المياه الصالحة للشرب مطابقة للمواصفات الصحية، وبأعداد تتناسب مع أعداد الطلبة والعاملين بالمؤسسة التعليمية، مع مراعاة تنظيفها وصيانتها دورياً.

ثانياً: الفصول الدراسية والصالات:

- ١- أن تكون المساحة متناسبة مع أعداد الطلبة.
- ٢- أن تكون الأرضيات والجدران خالية من التشققات والعيوب الفنية ومغطاة بمواد سهلة التنظيف.
- ٣- تركيب نوافذ بعدد يتناسب مع حجم الفصل وأن تغطي بشبك يمنع دخول الحشرات والقوارض.
- ٤- توفير وسائل تهوية وإضاءة طبيعية أو صناعية تتناسب مع حجم الفصل.
- ٥- سلامة الأثاث من العيوب وتوزيع الكراسي والطاولات بطريقة منظمة.
- ٦- توفير أوعية للقمامة مزودة بأكياس بلاستيكية.

ثالثاً: المرافق الصحية:

- ١- أن تكون المرافق الصحية متناسبة مع أعداد الطلبة والعاملين في المؤسسة التعليمية.

- ٢- أن تكون الأرضية والجدران مغطاة بالبلاط وخالية من التشققات والعيوب الفنية.
 - ٣- تركيب عدد كافٍ من المصابيح ومراوح الشفط لضمان كفاءة الإضاءة والتهوية.
 - ٤- التأكد من كفاءة وسلامة أنابيب وتوصيلات الصرف الصحي وخزانات تدفق المياه (السيفونات).
 - ٥- توفير أوعية للقمامة مزودة بأكياس بلاستيكية.
 - ٦- توفير المناشف الورقية والمطهرات والمنظفات واستخدامها وفق الإرشادات الصحية، والتأكد من سلامة تخزينها.
- رابعاً: البرامج الوقائية والفحوصات والتطعيمات:**
- ١- اتخاذ الإجراءات والتدابير الصحية اللازمة لحماية الطلبة والعاملين في المؤسسة التعليمية من الأمراض السارية من خلال التحصين ومتابعة استكمال التطعيمات لجميع المراحل العمرية، وتنفيذ هذه الإجراءات والتدابير وفق الأدلة الإرشادية المعتمدة من الوزارة.
 - ٢- اتخاذ الإجراءات والتدابير الصحية للحد من الأمراض غير السارية والتحكم فيها، والتعرف على الطلبة ذوي الأمراض غير السارية، ونوعية مرضهم، وكيفية التعامل معهم، وتنفيذ هذه الإجراءات والتدابير وفق الأدلة الإرشادية المعتمدة من الوزارة للتعامل مع جميع الحالات المرضية وتقديم الخدمات الصحية للحالات الطارئة.
 - ٣- التأكد من استكمال الطلبة والعاملين في المؤسسة التعليمية للتطعيمات المعتمدة من الوزارة.
 - ٤- إجراء الفحوصات والبرامج الوقائية المعتمدة من الوزارة بالتعاون مع الجهات الإدارية المعنية.
 - ٥- إمسك سجل صحي للفحوصات المرحلية والفحوصات الدورية وملف صحي لكل طالب وللعاملين في المؤسسة التعليمية من الهيئة الإدارية والتعليمية والعاملين في المقاصف المدرسية.
 - ٦- التأكد من إجراء الفحوصات المرحلية للطلبة المستجدين قبل دخول المدرسة، وقبل المرحلتين الإعدادية والثانوية، وقبل دخول الجامعة، مع ضرورة تدوين جميع النتائج وحفظها في السجل الصحي الخاص بالفحوصات المرحلية.
 - ٧- تشكيل لجنة أو فريق معني بالصحة والسلامة في المؤسسة التعليمية للقيام بمهام متابعة تنفيذ الإجراءات والتدابير والبرامج الصحية مع توفير وحدة صحية مجهزة بالمستلزمات الصحية الضرورية للإسعافات الأولية وكوادر مؤهلة لتقديم خدمات الإسعافات الأولية

للطلبة والعاملين في المؤسسة التعليمية وتحويل ما يلزم من حالات إلى المؤسسات الصحية.

خامساً: المقاصف المدرسية:

- ١- تشكيل فريق ووضع آلية لمتابعة عمل المقاصف المدرسية والتأكد من توفيرها الأغذية الصحية المسموح ببيعها وفق القائمة المعتمدة من الوزارة.
- ٢- التأكد من استكمال العاملين في المقاصف المدرسية للتطعيمات المعتمدة من الوزارة.
- ٣- تنفيذ الإجراءات والتدابير الصحية وفق الأدلة الإرشادية المعتمدة من الوزارة بشأن تفشي الحالات المرضية من جراء تناول أغذية ملوثة من المقصف المدرسي بالتعاون مع الجهات الإدارية المعنية.

الفصل الحادي عشر

برك السباحة

مادة (٢٥)

تسري أحكام هذا الفصل على جميع أحواض وبرك السباحة والمرافق التابعة لها، سواء كانت تابعة لمؤسسات مثل الفنادق والمباني والمنتجعات السياحية والشقق الفندقية والأندية، أو كمؤسسات تجارية مستقلة. ويُستثنى من ذلك برك السباحة المنزلية والعائلية ذات الاستخدام المحدود.

وتلتزم هذه البرك بإمساك ملف صحي يتضمن المستندات الآتية:

- ١- شهادة التسجيل الصحية لبركة السباحة الصادرة عن الوزارة.
- ٢- شهادات المنقذين.
- ٣- جدول خاص لتدوين التاريخ الذي تم فيه تعقيم مياه حوض السباحة والنسب التي تم إضافتها فيه من المواد الكيميائية.

مادة (٢٦)

- تتولى الإدارة المختصة الترخيص لبرك السباحة المشار إليها في المادة (٢٥) من هذه اللائحة، ومراقبة تنفيذ الاشتراطات والمواصفات الصحية الآتية:
- أولاً: البيئة العامة لبرك السباحة والأرضية المحيطة بحوض السباحة:
- ١- أن تكون التمديدات والتوصيلات الكهربائية حسب المواصفات التي تقرها الجهات الإدارية

المعنية، على أن يراعى فيها شروط الأمن والسلامة.

- ٢- أن تكون التهوية كافية ومناسبة بالنسبة لبرك السباحة الداخلية.
- ٣- أن تكون الأرضية المحيطة بالحوض مغطاة بمادة سهلة التنظيف ولا تسبب الانزلاق.
- ٤- توفير مظلات واقية من أشعة الشمس على أجزاء من بركة السباحة.
- ٥- أن يتم مكافحة الحشرات والقوارض إن وُجدت، مع مراعاة عدم رش المبيدات بشكل مكثف قرب الحوض.

ثانياً: مواصفات حوض السباحة:

- ١- أن تكون المياه المستخدمة في حوض السباحة من مصدر آمن وخالية من الملوثات الجرثومية والكيميائية والفيزيائية ومطابقة للمواصفات الصحية المعتمدة من الإدارة المختصة.
- ٢- أن تشيد جدران الحوض وأرضيته من مواد غير منفذة للمياه وقوية التحمل، وأن تغطي بالسيراميك أو ما شابه.
- ٣- أن يزود الحوض بمضخات ومرشحات بحجم مناسب ذات كفاءة عالية تتناسب مع كمية المياه ومساحة الحوض، على أن يتم صيانتها أو استبدالها بشكل دوري حسب مواصفات التصنيع.
- ٤- أن تكون الإضاءة في الحوض مناسبة مع حجمه ومساحته.
- ٥- أن يكون ميلان أرضية الحوض بشكل تدريجي وغير مفاجئ، على أن يكون العمق الأدنى عند مدخل الحوض القريب من مرافق بركة السباحة.
- ٦- أن يُبين عمق بركة السباحة بعلامات على أطراف الحوض بشكل واضح.
- ٧- أن تكون زوايا وأطراف الحوض غير حادة.
- ٨- توفير فتحات مناسبة لتصريف المياه الزائدة عند مستوى معين وأخرى في القاع لضمان سلاسة تصريف المياه.
- ٩- أن يكون مستوى سطح الماء أنزل من مستوى الأرضية المحيطة بحوض السباحة، وفي حال تساويهما يتوجب إنشاء مسار حول الحوض بعرض لا يقل عن قدم واحد وبعمق نصف قدم مغطى بشكل آمن وموصل بوسيلة لتصريف المياه الزائدة فيه.
- ١٠- أن تثبت بإحكام على جوانب الحوض مقابض وسلالم مصنوعة من مواد مقاومة للصدأ.

ثالثاً: المواد الكيميائية:

- ١- استخدام المواد الكيميائية المعتمدة لتعقيم مياه حوض السباحة، وتوفير معدات خاصة

لإضافة هذه المواد وقياس نسبها بشكل منتظم، على أن تدون تلك النسب وتاريخ إضافتها في جدول خاص يحفظ في الملف الصحي. ويجب أن يشرف على إضافة هذه المواد أشخاص مؤهلين أو جهة متخصصة بصيانة أحواض السباحة.

٢- أن تكون نسبة الكلورين الكلي المتبقي في مياه حوض السباحة ما بين (٥, ٥-٠, ١) ونسبة الحموضة ما بين (٨, ٨-٦, ٧).

٣- لا يسمح باستخدام الحوض إلا بعد ساعتين من تعقيم مياهه بالمواد الكيميائية والتأكد من نسبة تركيزها المناسبة.

٤- توفير مخزن مناسب لحفظ المواد الكيميائية وتخزينها.

رابعاً: دورات المياه:

١- أن تكون دورات المياه على بُعد لا يقل عن ٢, ٥ متر من حوض السباحة.

٢- توفير دورة مياه لا تقل مساحتها عن (٥, ١×٢) متر، مكونة من مرحاض واحد ومغسلة لكل عشرة أشخاص، ومزودة بالصابون السائل والمناشف الورقية.

٣- أن يكون مستوى الأرضية في دورة المياه منخفض عن الأرضية المحيطة بحوض السباحة.

٤- أن تغطي أرضية وجدران دورة المياه بالبلاط وتزود أرضيتها بفتحات لتصريف المياه.

٥- تركيب مروحة شفط بحجم مناسب.

٦- أن تغطي جميع الفتحات والنوافذ بشبك يمنع دخول الحشرات والقوارض.

٧- توفير أوعية للقمامة مزودة بأكياس بلاستيكية يتم التخلص منها بشكل دوري.

٨- توفير المطهرات والمنظفات واستخدامها وفق الإرشادات الصحية للعناية بدورات المياه والمرافق الأخرى، والتأكد من سلامة تخزينها.

خامساً: المرافق والأدوات:

١- أن تكون أرضية المرافق مغطاة بمواد سهلة التنظيف لا تمتص الرطوبة ولا تسبب الانزلاق وخالية من التشققات والعيوب الفنية.

٢- أن يكون الأثاث المستخدم مصنوع من مواد سهلة التنظيف لا تتشبع بالمياه والرطوبة ومقاومة للمؤثرات الجوية.

٣- التأكد من سلامة أبواب المرافق ونوافذها، وأن تغطي النوافذ بشبك يمنع دخول الحشرات والقوارض.

٤- توفير وسائل تهوية وإضاءة طبيعية أو صناعية تتناسب مع حجم المرفق.

٥- توفير أماكن للاستحمام قرب حوض السباحة بعدد كافٍ.

- ٦- توفير أدوات النجاة والإنقاذ ووسيلة اتصال للطوارئ.
- ٧- توفير صندوق إسعافات أولية مزود بالأدوات والمواد الضرورية سارية المفعول، ومبينة عليه التعليمات الإرشادية.
- ٨- توفير أوعية للقمامة بعدد كافٍ مزودة بأكياس بلاستيكية.
- ٩- بالنسبة لبرك السباحة العاملة كمؤسسات تجارية مستقلة مخصصة للإيجار، فيشترط بالإضافة لما ورد في البنود السابقة ما يأتي:
- (أ). أن تحتوي الغرف وصالة الاستراحة والمطبخ - إن وجدوا - على مساحة كافية لا يقل ارتفاع الأسقف فيهم عن ٣ أمتار، وأن تكون الجدران والأسقف مغطاة بمواد ملساء قابلة للغسل وفاتحة اللون.
- (ب). تزويد الغرف وصالة الاستراحة - إن وجدوا - بمكيف للتبريد والتأكد من كفاءته وسلامته.
- (ج). أن يزود المطبخ - إن وجد - بمغسلة غير قابلة للصدأ، وثلاجة، وموقد، ومصيدة إلكترونية للحشرات الطائرة، ومروحة شفط مناسبة لسحب الأدخنة والأبخرة.
- (د). أن يتم حفظ أسطوانات الغاز - إن وجدت - خارج مبنى بركة السباحة وبشكل آمن داخل صندوق مصنوع من الحديد.
- ١٠- توفير مكان مناسب لتبديل الملابس وحفظ الفوط مجهز بخزائن مناسبة بالنسبة لبرك السباحة التابعة لمؤسسات كالفنادق والمباني والمنتجعات السياحية والشقق الفندقية والأندية.

سادساً: التعليمات الإرشادية:

- يجب وضع لوحة إرشادية تبين بخط واضح - باللغتين العربية والإنجليزية - التعليمات التالية الواجب اتباعها من قبل مرتادي بركة السباحة:
- ١- أن يتم ارتداء الملابس الخاصة بالسباحة عند النزول إلى حوض السباحة.
 - ٢- منع نزول الأطفال إلى حوض السباحة دون اصطحاب المرافق لهم.
 - ٣- أن يتم الاستحمام قبل النزول إلى حوض السباحة وبعد الخروج منه.
 - ٤- منع تناول الأكل والشرب داخل حوض السباحة.
 - ٥- منع غسل الملابس أو غيرها داخل حوض السباحة.
 - ٦- منع اصطحاب الحيوانات أو نزولها إلى حوض السباحة.
 - ٧- الابتعاد عن العادات السيئة كالבصق ورمي المخلفات والتبول داخل حوض السباحة.

- ٨- عدم السماح لأي شخص يعاني من أمراض سارية أو جروح أو التهابات جلدية أو نوبات مرضية بالنزول إلى حوض السباحة.
- ٩- عدم ترك رغاوى الصابون أو أية مادة أخرى تسبب الانزلاق على الأرضية المحيطة بحوض السباحة.
- ١٠- عدم التعرض لأشعة الشمس المباشرة لفترات طويلة، وعلى الأخص في فترة منتصف النهار.
- ١١- غسل الزيوت والكريمات جيداً في حال استخدامها بالماء والصابون - فيما عدا كريمات الوقاية من الشمس - قبل النزول إلى حوض السباحة.
- ١٢- استخدام الفوط النظيفة والجافة.

الفصل الثاني عشر

محلات الحلاقة والتجميل

واللياقة البدنية والتدليك (المساج)

مادة (٢٧)

بالإضافة إلى الشروط المنصوص عليها في المادة (٣) من هذه اللائحة، يشترط لقيد محلات الحلاقة والتجميل واللياقة البدنية والتدليك (المساج) في السجل الخاص بهذه المحلات موافقة الإدارة المختصة والجهات الإدارية المعنية الأخرى على موقع المحل ومساحته. ولا يجوز مزاوله أي نشاط غير مسجل في شهادة القيد بالسجل أو إحداث أي تغيير في المحل أو ملحقاته دون الحصول على موافقة الإدارة المختصة.

مادة (٢٨)

يشترط لقيد محلات الحلاقة والتجميل توفر الاشتراطات الصحية الآتية:

أولاً: مواصفات المحل:

- ١- أن تكون مساحة المحل كافية ومناسبة لمزاولة النشاط من حيث حجم المعدات والمسافات بينها لسهولة الحركة.
- ٢- أن يكون مستوى أرضية المحل مرتفع عن مستوى الشارع بارتفاع لا يقل عن ١٥ سم، وأن تكون مبنية من مادة صلبة سهلة التنظيف ولا تمتص الرطوبة وخالية من التصدعات والعيوب الفنية.
- ٣- ألا يقل ارتفاع الأسقف عن ٣ أمتار وأن تكون الجدران والأسقف مغطاة بمواد ملساء قابلة للغسل وفاتحة اللون.

- ٤- توفير وسائل تهوية وإضاءة طبيعية أو صناعية تتناسب مع حجم ونوع العمل.
- ٥- توفير مصدر سليم للمياه وخزان مطابق للمواصفات الصحية، مع تزويد المحل بسخان للمياه.
- ٦- أن تكون الواجهة الأمامية زجاجية ومصنوعة من مادة سهلة التنظيف ومقاومة للتآكل، وأن يكون باب المحل مزود بوسائل الغلق الذاتي.
- ٧- توصيل مواسير المغاسل بوسيلة صرف صحي مثل شبكة مياه الصرف أو خزان صرف صحي.
- ٨- خلو المحل من فتحات مياه الصرف الصحي.
- ٩- إذا زاد عدد العاملين في المحل عن عشرة عمال يلزم إنشاء دورة مياه تحتوي على مرحاض ومغسلة.
- ١٠- يحظر استخدام المحل للسكن أو النوم أو الطبخ.

ثانياً: التجهيزات:

- ١- أن تكون الخزائن والأدراج والطاولات مصنوعة من مواد مقاومة للصدأ.
- ٢- توفير غرفة مناسبة لا تقل مساحتها عن (٢×٢) متر لكل من أنشطة علاج الشعر وتنظيف الوجه والمكياج وعمل الحناء والتخضيب والعناية بالأظافر، مزودة بالإضاءة والتهوية الكافيتين، على أن تتضمن وسائل التهوية مراوح شفط بحجم مناسب.
- ٣- أن تكون غرفة معالجة الشعر معزولة تماماً عن الأنشطة الأخرى، ومزودة بجهاز خاص لشفط الروائح والأدخنة والأبخرة ومنبه لحساب وقت العمل، وأن يكون باب الغرفة مزود بوسائل الغلق الذاتي، ويكتب عليها غرفة معالجة الشعر.
- ٤- توفير عدد كاف من المغاسل داخل الغرف أو بالقرب منها تتناسب مع حجم العمل، بالإضافة إلى مغاسل خاصة بأنشطة علاجات الشعر.
- ٥- توفير كراسي وأسرة للحلاقة والتجميل مصنوعة من أو مغلفة بمواد سهلة التنظيف وغير قابلة لامتصاص الرطوبة والشوائب.
- ٦- ترك مسافة متر واحد على الأقل بين كل كرسيين، ونصف متر بين الكرسي والجدار.
- ٧- توفير عدد كاف من مستلزمات وأدوات الحلاقة والتجميل، على أن تكون مصنوعة من مواد سهلة التنظيف ومقاومة للصدأ.
- ٨- توفير عدد كاف من الفوط والشراشف يتناسب مع حجم العمل، بحيث تخصص قطعة واحدة لكل زبون تستخدم لمرة واحدة لحين غسلها وتطهيرها.

- ٩- توفير وعاء محكم الغلق لتجميع الفوط والشراشف المستعملة لحين غسلها وتطهيرها.
- ١٠- توفير أوعية إضافية لأجهزة تذويب الشمع أو الحلاوة بحيث يخصص وعاء لكل زبون يستخدم لمرة واحدة لحين غسله وتطهيره.
- ١١- توفير ما لا يقل عن ثلاث معاطف نظيفة فاتحة اللون لكل عامل.
- ١٢- توفير أوعية محكمة الغلق مزودة بأكياس بلاستيكية لجمع القمامة ومخلفات الحلاقة للتخلص منها بانتظام.
- ١٣- تجميع الأدوات الحادة كشفرات الحلاقة المستعملة في علب خاصة والتخلص منها بطريقة آمنة.
- ١٤- توفير صندوق إسعافات أولية مزود بالأدوات والمواد الضرورية سارية المفعول، ومبينة عليه التعليمات الإرشادية.
- ١٥- أن تكون المواد المستخدمة في غسل الشعر وصباغته وتجميله مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة لكل نوع.
- ١٦- لا يجوز استخدام أجهزة التجميل في المحل دون الحصول على ترخيص بذلك من الإدارة المختصة.
- ١٧- يحظر استخدام محلات التجميل في الأعمال الطبية كتلك الخاصة بأمراض الجلد والشعر.
- ١٨- يحظر استخدام الأجهزة والأدوات والكريمات والمركبات ذات الطبيعة الطبية.
- ١٩- يُحظر إعادة تعبئة المستحضرات التجميلية.
- ٢٠- وضع لوحة إرشادية في مكان بارز بالمحل تبين منع التدخين بداخله.

ثالثاً: التعقيم:

- ١- إتباع الإرشادات والتعليمات الصحية للتعقيم والتنظيف المعتمدة من الإدارة المختصة.
- ٢- توفير سوائل خاصة بتطهير وتعقيم معدات وأجهزة الحلاقة والتجميل وأخرى خاصة بغسل أيدي العاملين في المحل والزبائن.
- ٣- توفير أوعية مصنوعة من مواد مقاومة للصدأ تستخدم لغسل أدوات الحلاقة والتجميل فيها.
- ٤- توفير جهاز التعقيم الحراري لتعقيم الأدوات المعدنية باستخدام الحرارة المرتفعة التي تفوق ١٥٠ درجة مئوية، كما يمكن استخدام جهاز الأشعة فوق البنفسجية لذات الغرض.
- ٥- توفير المطهرات والمنظفات الخاصة بتنظيف الأسطح والأرضيات والجدران واستخدامها وفق الإرشادات الصحية، والتأكد من سلامة تخزينها.

مادة (٢٩)

يشترط لقيد محلات اللياقة البدنية توفر الاشتراطات الصحية الآتية:

أولاً: مواصفات المحل:

- ١- أن يكون البناء مشيداً من الطوب والإسمنت أو أية مواد أخرى توافق عليها الإدارة المختصة.
- ٢- أن يتم فصل الأجهزة عن بعضها البعض بمسافة مناسبة لا تقل عن متر واحد لسهولة الحركة.
- ٣- أن تكون أرضية المحل مبنية من مادة صلبة سهلة التنظيف، على أن تكون أرضية صالة التمارين الهوائية (الأيروبيك) من الخشب الخاص بالتمارين الرياضية وأرضية الصالة الرياضية (الجيم) من البساط المطاطي المناسب.
- ٤- أن تكون جميع المواد المستخدمة للديكور من مادة سهلة التنظيف ومقاومة للرطوبة.
- ٥- ألا يقل ارتفاع الأسقف عن ٣ أمتار.
- ٦- توفير وسائل تهوية وإضاءة طبيعية أو صناعية تتناسب مع حجم المحل، على أن تتضمن وسائل التهوية مراوح شفط بحجم مناسب.
- ٧- أن تكون خزانات المياه مطابقة للمواصفات الصحية وبعيدة عن مصادر التلوث.
- ٨- أن تخضع جميع التمديدات والتوصيلات الكهربائية لمواصفات الأمن والسلامة والمعايير التي تقرها الجهات الإدارية المعنية.
- ٩- أن يكون الأثاث المستخدم مصنوع من مواد جيدة وسهلة التنظيف.
- ١٠- أن تكون الأجهزة المستخدمة للتمارين الرياضية معتمدة من قبل الجهات الإدارية المعنية في مجال الصحة والسلامة.
- ١١- توفير عدد كافٍ من مبردات المياه الصالحة للشرب مزودة بكؤوس للاستخدام الواحد.

ثانياً: دورات المياه وغرف تبديل الملابس:

- ١- توفير دورة مياه لا تقل مساحتها عن (٥, ٢×١) متر، مكونة من مرحاض واحد لكل عشرة أشخاص ومبولة واحدة لكل خمسة عشر شخصاً.
- ٢- توفير مغاسل موصلة بمصدر للمياه الباردة والساخنة، ومزودة بالصابون السائل والمناشف الورقية.
- ٣- توفير مكان استحمام واحد لكل عشرة أشخاص.
- ٤- أن تكون أرضية دورات المياه مبنية من مادة صلبة سهلة التنظيف ومزودة بفتحات لتصريف المياه.

- ٥- تركيب عدد كافٍ من مراوح الشفط بحجم مناسب.
 - ٦- تغطية جميع الفتحات والنوافذ بشبك يمنع دخول الحشرات والقوارض.
 - ٧- توفير مكان خاص لتبديل الملابس مزود بخزائن لحفظ الملابس والأدوات الشخصية.
- ثالثاً: أحواض الجاكوزي وغرف البخار والسونا:**
- ١- أن تكون أرضيات وجدران أحواض الجاكوزي وغرف البخار مبنية من مواد صلبة ومزودة بفتحات لتصريف المياه، وأن تكون أسقف غرف البخار مصنوعة من مواد مقاومة للتآكل والصدأ.
 - ٢- أن تكون غرف السونا مصنوعة من الخشب المناسب أو أية مادة بديلة توافق عليها الإدارة المختصة.
 - ٣- توفير مياه مطابقة للمواصفات الصحية للجاكوزي، ويتم استبدال هذه المياه كلما دعت الحاجة لذلك.
 - ٤- أن تكون أبواب غرف البخار والسونا زجاجية تسهل الرؤية من خلالها وأن تُفتح باتجاه الخارج لضمان سلامة الخروج في حالات الطوارئ.
 - ٥- تركيب جهاز ضبط وقياس درجات الحرارة (ثرموستات وثرموتر حراري) في غرف البخار والسونا.
 - ٦- توفير وسائل تهوية وإضاءة تتناسب مع حجم الغرفة.
- رابعاً: التجهيزات:**
- ١- توفير المطهرات والمنظفات واستخدامها وفق الإرشادات الصحية، والتأكد من سلامة تخزينها.
 - ٢- توفير عدد كافٍ من أوعية القمامة داخل الصالات ودورات المياه وغرف تبديل الملابس مزودة بأكياس بلاستيكية، وأن يتم التخلص منها بالطرق الصحية.
 - ٣- توفير عدد كافٍ من الفوط النظيفة تستخدم لمرة واحدة لحين غسلها وتطهيرها.
 - ٤- توفير أوعية مناسبة لتجميع الفوط المستعملة داخل الصالات وغرف تبديل الملابس.
 - ٥- توفير صندوق إسعافات أولية مزود بالأدوات والمواد الضرورية سارية المفعول، ومبينة عليه التعليمات الإرشادية.
 - ٦- الاهتمام بالنظافة العامة للمحل ومكافحة الحشرات والقوارض إن وجدت.
 - ٧- يحظر عرض أو بيع أو استعمال أي نوع من المستحضرات أو المنشطات، أو تقديم البرامج والاستشارات الخاصة بالتخسيس أو زيادة الوزن وغيرها.

خامساً: العاملين بالمحل:

- ١- أن يكون المحل تحت إشراف مختصين في مجال التمارين الرياضية حاصلين على المؤهلات العلمية التي تؤهلهم لمزاولة المهنة والإشراف عليها، وأن يكونوا ملمين بالإسعافات الأولية.
- ٢- أن يكون المشرف على التمارين الرياضية حاصلاً على شهادة الفحص الطبي صادرة عن إحدى المؤسسات الصحية، على أن تجدد كل سنتين.
- ٣- ارتداء العاملين في المحل للملابس الرياضية المناسبة والنظيفة.

مادة (٣٠)

- باستثناء المؤسسات الصحية التي تقدم خدمات التدليك (المساج)، يشترط لقيود محلات التدليك (المساج) توفر الاشتراطات الصحية الآتية:
- أولاً: مواصفات المحل:**
- ١- أن تكون مساحة المحل كافية ومناسبة لمزاولة النشاط من حيث حجم المعدات والمسافات فيما بينها لسهولة الحركة.
 - ٢- أن يكون مستوى أرضية المحل مرتفع عن مستوى الشارع بارتفاع لا يقل عن ١٥ سم، وأن تكون مبنية من مادة صلبة سهلة التنظيف ولا تمتص الرطوبة وخالية من التصدعات والعيوب الفنية.
 - ٣- ألا يقل ارتفاع الأسقف عن ٣ أمتار وأن تكون الجدران والأسقف مغطاة بمواد ملساء قابلة للغسل وفاتحة اللون.
 - ٤- توفير وسائل تهوية وإضاءة طبيعية أو صناعية تتناسب مع حجم ونوع العمل، على أن تتضمن وسائل التهوية مراوح شفط بحجم مناسب.
 - ٥- توفير مصدر سليم للمياه وخزان مطابق للمواصفات الصحية، مع تزويد المحل بسخان للمياه.
 - ٦- توصيل مواسير المغاسل بوسيلة صرف صحي مثل شبكة مياه الصرف أو خزان صرف صحي.
 - ٧- خلو المحل من فتحات مياه الصرف الصحي.
 - ٨- إذا زاد عدد العاملين في المحل عن عشرة عمال يلزم إنشاء دورة مياه تحتوي على مرحاض ومغسلة.

٩- يحظر استخدام المحل للسكن أو النوم أو الطبخ.

ثانياً: التجهيزات:

١- توفير مكان للاستحمام في المحل وغرفة لتبديل الملابس مزودة بخزائن لحفظ مستلزمات الزبائن.

٢- أن تكون الخزائن والأدراج والطاولات مصنوعة من مواد مقاومة للصدأ.

٣- أن تكون كراسي وأسرة التدليك (المساج) مصنوعة من أو مغلفة بمواد سهلة التنظيف وغير قابلة لامتصاص الرطوبة والشوائب.

٤- ترك مسافة فارغة محيطة بالكرسي أو السرير لا تقل عن نصف متر.

٥- ألا يقل حجم السرير عن (١٨٥×٧٦) سم.

٦- توفير عدد كاف من الفوط والشراشف يتناسب مع حجم العمل، بحيث تخصص قطعة واحدة لكل زبون تستخدم لمرة واحدة لحين غسلها وتطهيرها.

٧- توفير وعاء محكم الغلق لتجميع الفوط والشراشف المستعملة لحين غسلها وتطهيرها.

٨- توفير أوعية محكمة الغلق مزود بأكياس بلاستيكية لجمع القمامة ومخلفات التدليك (المساج) للتخلص منها بانتظام.

٩- توفير صندوق إسعافات أولية مزود بالأدوات والمواد الضرورية سارية المفعول، ومبينة عليه التعليمات الإرشادية.

١٠- توفير زي نظيف خاص بالعمل لكل عامل.

١١- أن تكون المواد المستخدمة في التدليك (المساج) مطابقة للمواصفات القياسية المعتمدة لكل نوع.

١٢- يحظر استخدام محلات التدليك (المساج) في الأعمال الطبية كتلك الخاصة بأمراض الجلد والشعر.

١٣- يحظر استخدام الأجهزة والأدوات والكريمات والمركبات ذات الطبيعة الطبية.

١٤- يحظر إعادة تعبئة المستحضرات المستخدمة للتدليك (المساج).

١٥- وضع لوحة إرشادية في مكان بارز بالمحل تبين منع التدخين بداخله.

ثالثاً: العاملين بالمحل:

١- أن يكون القائمون بأعمال التدليك (المساج) حاصلين على تصريح العمل لمزاولة هذه المهنة من الإدارة المختصة، وعلى دورات في أحد أنواع التدليك (المساج) بما يؤهلهم لممارسته وبما لا يتعارض مع متطلبات مهن التدليك الطبي أو العلاج الانعكاسي.

- ٢- أن يكون القائم بأعمال التدليك (المساج) من ذات جنس الزبون.
- ٣- التقيد بالقوانين والأنظمة المعمول بها في مملكة البحرين أثناء القيام بأعمال التدليك (المساج).

الفصل الثالث عشر

المستحضرات التجميلية ومواد العطارة (الحواجة)

والمنظفات والمطهرات

مادة (٣١)

تسري أحكام هذا الفصل على استيراد وتصنيع وتعبئة وبيع وتصدير المستحضرات التجميلية بجميع أنواعها ومواد العطارة (الحواجة) والمنظفات والمطهرات وغيرها من المواد والمستحضرات المشابهة والتي تصدر بها قرارات من الوزير.

ومع عدم الإخلال بحق الإدارة المختصة في طلب أية مستندات أخرى تراها ضرورية، لا يجوز للإدارة المختصة منح تراخيص استيراد أو تصنيع أو تعبئة أو بيع أو تصدير أي من هذه المواد أو المستحضرات إلا بعد التحقق من توفر كافة الاشتراطات الصحية والمتطلبات المعتمدة والضوابط المنصوص عليها في هذا الفصل.

مادة (٣٢)

يُشترط لمنح تراخيص استيراد أو تصنيع أو تعبئة أو بيع أو تصدير أي من المواد أو المستحضرات الخاضعة لأحكام هذا الفصل أن يمتلك طالب الترخيص سجلاً تجارياً لمزاولة النشاط المطلوب ترخيصه، بالإضافة إلى شهادة القيد بالسجل الصناعي بالنسبة لمزاولة الأنشطة الصناعية.

مادة (٣٣)

يُشترط عند استيراد المستحضرات التجميلية والمنظفات والمطهرات مراعاة الاشتراطات الصحية والمتطلبات المعتمدة والضوابط الآتية:

- ١- توفير مخزن بمساحة كافية لتخزين المستحضرات التجميلية والمنظفات والمطهرات المستوردة للحيلولة دون تلفها وضمان سلامتها وأمانها عند الاستخدام طيلة فترة صلاحيتها.
- ٢- تقديم شهادة تحليل معتمدة للمستحضرات التجميلية والمنظفات والمطهرات المستوردة

والتي يعتمد تقييم سلامتها وأمان استخدامها بناءً عليها.

٣- تقديم شهادة معتمدة من الشركة الصانعة تبين المواد الداخلة في تركيب المستحضرات التجميلية والمنظفات والمطهرات المستوردة بالنسب المئوية للتأكد من عدم تجاوز النسب الآمنة وفقاً للمواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة، ويجب أن تذكر تلك المواد على بطاقة البيانات الإيضاحية للعبوات الخارجية والداخلية للمستحضر.

٤- أن تكون بطاقة البيانات الإيضاحية التجارية الإلزامية والاختيارية مستوفية للمعلومات الأساسية للمكونات والغرض من الاستخدام وطريقة الاستعمال والعوارض الجانبية المتوقعة والمحاذير إن وجدت، ورقم التشغيل، وتواريخ الصنع والانتهااء للمستحضرات التجميلية والمنظفات والمطهرات المستوردة أو الفترة الزمنية التي يصلح استهلاك المستحضر خلالها بالنسبة للمستحضرات التجميلية التي تتلف بعد ٣٠ شهراً من تاريخ الصنع، واسم المستحضر وبلد المنشأ بشكل واضح، وأن تكون مطابقة للحقيقة من جميع الوجوه، وذلك طبقاً للمواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة.

٥- بالنسبة للمستحضرات التجميلية المستوردة، يجب تقديم شهادة تثبت أن المستحضر التجميلي المستورد تم تصنيعه وفقاً لطرق التصنيع المعتمدة للمستحضر ولممارسات التصنيع الجيدة، وذلك من خلال تقديم شهادة ممارسات التصنيع الجيدة الخاصة بالمستحضرات التجميلية (ISO 22716) أو شهادة حرية بيع المستحضر صادرة عن الجهة المختصة في بلد المنشأ أو ترخيص الشركة الصانعة صادر عن الجهة المختصة في بلد المنشأ وإقراراً منها أنها تمتثل لممارسات التصنيع الجيدة في صناعة المستحضرات التجميلية. وفي حال احتواء المستحضر التجميلي على مادة من أصل حيواني، يجب أن تُقدم شهادة معتمدة تبين نوع الحيوان الذي تم أخذ المادة منه، بشرط ألا يكون محرماً في الشريعة الإسلامية، ومنشأه (من أي بلد)، والوثائق التي تؤكد خلوه هذه المادة من الأمراض التي تحددها الإدارة المختصة.

٦- بالنسبة للمنظفات والمطهرات المستوردة، يجب تقديم شهادة بيانات سلامة المواد (SDS/MSDS)، بالإضافة إلى تقديم شهادة تثبت أن المنظفات والمطهرات المستوردة تم تصنيعها من قبل شركة حاصلة على شهادة إدارة الجودة (ISO 9001) أو شهادة حرية بيع المستحضر صادرة عن الجهة المختصة في بلد المنشأ أو ترخيص الشركة الصانعة صادر عن الجهة المختصة في بلد المنشأ.

بعد التأكد من استيفاء الاشتراطات الصحية والمتطلبات المعتمدة والضوابط، يُمنح طالب الاستيراد شهادة بتسجيل المستحضر التجميلي أو المنظف أو المطهر تصدرها الإدارة المختصة صالحة لاستيراده لمدة خمس سنوات.

وتُقبل عند الاستيراد شهادة مطابقة المستحضر التجميلي أو المنظف أو المطهر للمواصفات

القياسية واللوائح الفنية المعتمدة الصادرة عن إحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو عن أي من المختبرات المعتمدة لدى الوزارة، أو شهادة تسجيل المستحضر التجميلي أو المنظف أو المطهر بإحدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

مادة (٣٤)

- يُشترط عند صناعة وتعبئة وتصدير المستحضرات التجميلية والمنظفات والمطهرات مراعاة الاشتراطات الصحية والمتطلبات المعتمدة والضوابط الآتية:
- ١- أن تكون مساحة المصنع كافية لاستيعاب مراحل التصنيع وعمليات الإنتاج.
 - ٢- توفير مخزن للمواد الأولية منفصل عن المستحضرات النهائية.
 - ٣- أن تكون هناك انسيابية في خطوط التصنيع والإنتاج منذ وصول المواد الخام حتى إنتاج المستحضر النهائي.
 - ٤- أن تكون المستحضرات التجميلية والمنظفات والمطهرات المصنعة مطابقة للمواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة.
 - ٥- أن تتم عملية التعبئة والتغليف مع وضع بطاقة البيانات الإيضاحية وفقاً للمواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة.
 - ٦- بالنسبة للمستحضرات التجميلية، يجب أن تكون الشركة الصانعة حاصلة على شهادة من أحد المختبرات المعتمدة تثبت أنها تلتزم بممارسات التصنيع الجيدة الخاصة بالمستحضرات التجميلية (ISO 22716).
 - ٧- بالنسبة للمنظفات والمطهرات، يجب توفير شهادة بيانات سلامة المواد (SDS/MSDS).
- بعد التأكد من استيفاء الاشتراطات الصحية والمتطلبات المعتمدة والضوابط، وإجراء الاختبارات والفحوصات اللازمة واستصدار شهادة مطابقة للمواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة، تُمنح الشركة الصانعة شهادة حرية البيع للمستحضرات التجميلية أو المنظفات أو المطهرات تصدرها الإدارة المختصة.
- ويجوز للشركة الصانعة التي تُمنح شهادة حرية البيع للمستحضر التجميلي أو المنظف أو المطهر القيام بتصديره.

مادة (٣٥)

يشترط لبيع المستحضرات التجميلية والمنظفات والمطهرات مراعاة الاشتراطات الصحية

والمتطلبات المعتمدة والضوابط الآتية:

- ١- أن تكون مساحة المحل كافية لتحقيق الغرض من النشاط مع الالتزام بالاشتراطات الصحية التي تضمن سلامة وأمان المستحضرات المعروضة كالتكييف المناسب وتوفير خزائن العرض للحيلولة دون تلفها والحفاظ على سلامتها وأمانها عند الاستخدام طيلة فترة صلاحيتها.
- ٢- أن تكون المستحضرات التجميلية والمنظفات والمطهرات المعروضة مطابقة للمواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة.
- ٣- ألا يتم تسويق المستحضرات التجميلية والمنظفات والمطهرات بادعاءات طبية أو مضللة.

مادة (٣٦)

يشترط لاستيراد وتعبئة وبيع وتصدير مواد العطارة مراعاة الاشتراطات الصحية والمتطلبات المعتمدة والضوابط الآتية:

- ١- يحظر بيع أو تعبئة مواد العطارة بشكل صيدلاني كحبوب أو كبسولات أو محاليل شرب أو مراهم أو كريمات أو تحاميل أو بودرة وغيرها من الأشكال الصيدلانية المعدة للاستعمال الآدمي، أو تقديم خدمات تشخيص المرضى وعلاجهم أو ممارسة الأعمال الطبية.
- ٢- يحظر ذكر أي ادعاءات طبية أو علاجية لمواد العطارة أو نفى وجود أي عوارض جانبية لها.
- ٣- يحظر استيراد وبيع مواد العطارة المنفردة أو المخلوطة التي تحتوي أصلاً على مواد سامة أو مخدرة أو غيرها من المواد المحظورة عالمياً أو حسب ما هو معتمد لدى الوزارة.
- ٤- يحق للإدارة المختصة طلب تحليل أي من مواد العطارة لمعرفة مكوناتها والتأكد من جودتها وصلاحيتها.
- ٥- يجب عند استيراد أو تصدير أو بيع مواد العطارة مراعاة جودتها ونظافتها ومطابقتها للمواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة وخلوها من الشوائب وكافة المواد الكيميائية الملوثة كالمبيدات الحشرية والمعادن الثقيلة (الرصاص والزرنيخ والكاديوم وغيرها) والمواد المشعة والمسرطنة والأحياء المجهرية الممرضة وغير المجهرية وغيرها من الملوثات.
- ٦- أن يتم تعبئة مواد العطارة في عبوات استهلاكية نظيفة ومناسبة حسب نوع الأعشاب والنباتات لتحفظها وتحميها من الغبار والرطوبة والحشرات والتلوث بجميع أنواعه، ويجب أن تحفظ وتخزن بشكل منفصل عن المواد السامة والخطرة وفي ظروف وأماكن مناسبة توافق عليها الإدارة المختصة.

٧- يحظر عرض أو تخزين مواد العطارة مع المواد المعطرة أو المواد الكيميائية أو المنظفات أو المطهرات أو المبيدات الحشرية أو السموم في مكان واحد.

مادة (٣٧)

يُمنع دخول المواد أو المستحضرات الخاضعة لأحكام هذا الفصل إلى البلاد أو إنتاجها أو تعبئتها أو بيعها في الحالات الآتية:

- ١- إذا ثبت احتوائها على مكونات ضارة أو سامة أو أن نسب مكوناتها تتجاوز النسب الآمنة والمسموح بها أو عدم صلاحيتها للاستعمال الآدمي أو ظهور عوارض جانبية خطيرة لها.
 - ٢- إذا وجد أنها غير مطابقة للمواصفات القياسية واللوائح الفنية المعتمدة أو كانت مغشوشة.
 - ٣- إذا لم تتوفر المستندات المطلوبة التي تضمن سلامة وأمان استخدامها.
 - ٤- إذا تم استيرادها أو تصنيعها أو تعبئتها أو بيعها بطريقة غير قانونية أو بناء على معلومات غير صحيحة أو مضللة.
 - ٥- إذا تم تسويقها بادعاءات غير صحيحة أو مضللة ولم تستجب الشركة المسوقة بعدم الاستمرار بالتسويق بتلك الادعاءات.
 - ٦- إذا ثبت مخالفتها للاشتراطات الصحية والمتطلبات المعتمدة والضوابط الأخرى المنصوص عليها في هذا الفصل.
- وللوزير سحب تلك المواد أو المستحضرات من الأسواق وإعدامها على نفقة المالك أو المستورد.

الفصل الرابع عشر

مختبرات الصحة العامة

مادة (٣٨)

تخضع مختبرات الوزارة لإشراف مباشر من قبل الوزارة وتعتبر مختبرات مرجعية معتمدة لدى جميع الجهات، وجهة الاتصال الوطنية التنسيقية مع الجهات الخارجية المختصة بالاستجابة للأوبئة والطوارئ البيئية التي تعنى بالصحة العامة، وعليها القيام بالآتي:

- ١- الرصد المخبري لجميع القضايا التي تعنى بالصحة العامة فيما يتعلق بالأمراض السارية ومسحها والسيطرة عليها وفحص الأغذية والمياه والتأكد من جودتها وسلامتها وخلوها من الأوبئة المعدية ومسببات الأمراض والملوثات الكيميائية والإشعاعية.
- ٢- أن تكون على اطلاع مباشر لأحدث التطورات الصادرة عن المنظمات الدولية ذات الصلة.
- ٣- سن وتطوير السياسات الفنية التنظيمية الخاصة بفحص الأمراض السارية والأغذية

- الملوثة بالمواد البيولوجية والكيميائية والمشعة بالتعاون مع الجهات الإدارية المعنية بما يتلاءم مع متطلبات اللوائح الصحية الدولية.
- ٤- الحرص على انتقاء مواد الفحص بدقة طبقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في الوزارة.
- ٥- أن تكون تحاليلها مرخصة وحاصلة على الاعترافات الدولية من قبل المنظمات الدولية ومراكز مكافحة الأمراض المعتمدة كتحاليل الحصبة والحصبة الألمانية والانفلونزا والكورونا والزیکا وغيرها.
- ٦- تطبيق جميع معايير وأنظمة الجودة وأن تشارك سنوياً بجميع خدماتها وفحوصاتها المقدمة ببرامج الجودة الخارجية والداخلية الصادرة عن مؤسسات دولية معتمدة لتقديم خدمات عالية الجودة في جميع وحداتها التخصصية.
- ٧- تتبع إجراءات التشغيل القياسية والمبادئ التوجيهية المعتمدة وأن تستند إلى الممارسات المخبرية الجيدة المنصوص عليها في المبادئ التوجيهية الدولية.
- ٨- أن تستند في تقييم نتائجها إلى المواصفات الخليجية المعتمدة والمعايير العالمية الصادرة عن الهيئات الدولية المعتمدة كمنظمة الصحة العالمية والدستور الغذائي (كودكس).
- ٩- استخدام أحدث الأجهزة والتقنيات المتطورة الحائزة على أعلى معايير الجودة في الفحوصات المخبرية.

مادة (٣٩)

- تقوم مختبرات الوزارة بإجراء الفحوصات والتحاليل المخبرية، وعليها على الأخص القيام بالآتي:
- ١- استلام العينات من المؤسسات الصحية أو الموظفين المخولين بعد التأكد من مطابقتها للشروط المنصوص عليها بالسياسات المخبرية، وحفظها بالطرق المناسبة للمحافظة عليها من التلف أو تغير خصائصها لحين الانتهاء من فحصها.
- ٢- إجراء الفحوصات والتحاليل المخبرية اللازمة طبقاً لما هو وارد بطلبات الأطباء في النظام الصحي الإلكتروني أو في الطلبات المرافقة للعينات المرسلة للمختبر، مع التقيد بالمواصفات الخليجية والعالمية المعتمدة في الوزارة.
- ٣- رصد وتسجيل البيانات الخاصة بالفحوصات والتحاليل والنتائج.
- ٤- تحضير المحاليل البيولوجية والكيميائية اللازمة لفحص وتحليل العينات وفقاً للسياسات المخبرية المعتمدة.
- ٥- تعقيم المستنبتات الميكروبية والآلات والأدوات قبل استخدامها لإجراء التحاليل وفحص

العينات وفقاً لطرق التعقيم المعتمدة بالمختبر.

- ٦- حفظ العينات والمحاليل بالطرق الفنية الصحية، وإعادة فحصها وفقاً للسياسة المخبرية لإعادة فحص العينات.
- ٧- التأكد من نظافة الأجهزة والمعدات ومن قدرة الفنيين على استعمالها بالشكل السليم، وإجراء الصيانة الدورية لها.
- ٨- إبلاغ المعنيين بالإدارة المختصة إذا كانت نتيجة الفحص ترجح إصابة المريض بأحد الأمراض السارية.

مادة (٤٠)

- تلتزم مختبرات الوزارة بإتباع إجراءات الأمن والسلامة البيولوجية الصادرة عن الوزارة، وعليها على الأخص القيام بالآتي:
- ١- التأكد من أن جميع العاملين في المختبر قد تم تدريبهم على شئون الأمن والسلامة البيولوجية، وتوثيق هذا التدريب في سجلات التدريب الخاصة بهم.
 - ٢- تدريب الفنيين والتقنيين العاملين في المختبرات على طرق التحاليل المستحدثة والتأكد من قدرتهم على القيام بهذه التحاليل قبل السماح لهم بإجرائها على العينات الواردة للمختبر.
 - ٣- التأكد من خضوع جميع العاملين في المختبر للتطعيمات التي تحددها الإدارة المختصة.
 - ٤- التأكد من خضوع جميع التمديدات والتوصيلات الكهربائية لمواصفات الأمن والسلامة والمعايير التي تقرها الجهات الإدارية المعنية.
 - ٥- توفير وسائل الوقاية من الحريق ومعدات مكافحته، على أن تتضمن مطفاة في جميع مرافق المختبر تكون معبأة وموضوعة في مكان يسهل الوصول إليه.
 - ٦- توفير حمام طوارئ ووسائل لغسل العين وصندوق للإسعافات الأولية يوضع في مكان يسهل الوصول إليه.
 - ٧- التأكد من أن جميع مخارج المختبر سالكة وخالية من أية عوائق قد تعيق حركة الخروج، وأن تقود مباشرة إلى طريق أو ساحة أو مكان مكشوف.
 - ٨- التأكد من تخزين السوائل القابلة للاشتعال والمواد المشعة في الأماكن المخصصة لها.
 - ٩- التخلص من النفايات الكيميائية والإشعاعية حسب القوانين والأنظمة المعمول بها والإرشادات العالمية المعتمدة.

مادة (٤١)

- على رئيس المختبر أن يحتفظ بسجل إلكتروني خاص تسجل به البيانات التالية لكل فحص مخبري:
- ١- رقم التسلسل.
 - ٢- الاسم الثلاثي لصاحب العينة المطلوب فحصها ولقبه وجنسيته ورقمه الشخصي.
 - ٣- اسم الطبيب المعالج الذي طلب إجراء الفحص.
 - ٤- تاريخ بدء الفحص المخبري وتاريخ انتهاءه.
 - ٥- تاريخ استلام العينة وتاريخ إرسال نتائجها إلى القسم المختص عبر النظام الصحي الإلكتروني.
 - ٦- نوع الفحص الذي تم إجراءه ونتيجته.
- ويجب المحافظة على سرية هذه البيانات والنتائج المخبرية الواردة والصادرة، ولا يجوز الاطلاع عليها إلا لمن رُخص له قانوناً بذلك.

الفصل الخامس عشر

أحكام عامة

مادة (٤٢)

- يمارس الموظف المخول بصفة الضبط القضائي اختصاصاته عند ضبط المواد المشتبه فيها وفقاً للقواعد والإجراءات الآتية:
- ١- تحرير محضر ضبط بالمواد المشتبه بها، ومناسبة وكيفية ضبطها.
 - ٢- وصف المواد المشتبه بها وصفاً دقيقاً نافياً للجهالة بالحالة التي تم ضبطها فيها، وأن تدون في محضر الضبط البيانات الآتية:
 - أ). نوع العينة وأوصافها.
 - ب). مصدر أو مكان العينة.
 - ج). تاريخ سحب العينة.
 - د). أية بيانات أخرى تكون ضرورية.
 - ٣- حجز المواد المشتبه بها في مكان يتلاءم وطبيعة تلك المواد وبالطرق المناسبة للمحافظة عليها من التلف أو تغير خصائصها.
 - ٤- منع ذوي الشأن من التصرف في العينات المضبوطة مؤقتاً من خلال اتخاذ كافة الوسائل التحفظية اللازمة لذلك.

- ٥- سحب عينة من المواد المشتبه بها بالطرق الملائمة التي تتناسب ونوعية كل مادة بحيث يُراعى وضعها في وعاء مناسب محكم الغلق ويدون على الوعاء أية بيانات دالة على العينة وحالتها ووقت ضبطها وأية تحذيرات تتعلق بسلامتها، على أن يتم سحب العينة بحضور صاحب الشأن أو من يمثله.
- ٦- إرسال العينة إلى مختبرات الوزارة فوراً، خاصة بالنسبة للعينات القابلة للتلف أو لتغير خصائصها.
- ٧- إصدار تقرير من مختبر الوزارة بنتائج فحص العينة، وإرفاق هذا التقرير مع محضر الضبط.

وزارة الصحة

قرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ بشأن تحديد فئات رسوم المؤسسات الصحية الخاصة

وزير الصحة:

بعد الاطلاع على القانون رقم (٣٨) لسنة ٢٠٠٩ بإنشاء الهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٥، وعلى المرسوم بقانون رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥ بشأن المؤسسات الصحية الخاصة، المعدل بالقانون رقم (١) لسنة ٢٠١٩، وعلى الأخص المادة (٢٨) منه، وعلى المرسوم رقم (٥) لسنة ٢٠١٣ بإنشاء المجلس الأعلى للصحة، وتعديلاته، وعلى القرار رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ بشأن تحديد فئات رسوم المؤسسات الصحية الخاصة، وعلى القرار رقم (٤٨) لسنة ٢٠٢٠ بشأن الرقابة على جودة الأجهزة والمنتجات الطبية، وعلى الأخص المادة (١٧) منه، وبناءً على اقتراح المجلس الأعلى للصحة، وبعد موافقة مجلس الوزراء،

قرر الآتي:

المادة الأولى

يُضاف الجدول (٣ - جدول خدمات وطلبات الأجهزة والمنتجات الطبية) المرافق لهذا القرار بشأن خدمات وطلبات الأجهزة والمنتجات الطبية بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية للجدول المنصوص عليها بالمادة رقم (١) بالقرار رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦ بشأن تحديد فئات رسوم المؤسسات الصحية الخاصة.

المادة الثانية

على الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لتنظيم المهن والخدمات الصحية تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به بعد شهر من نشره بالجريدة الرسمية.

وزير الصحة

فائقة بنت سعيد الصالح

صدر بتاريخ: ١٧ رجب ١٤٤٢هـ
الموافق: ١ مارس ٢٠٢١م

(3) جداول خدمات وطلبات الأجهزة والمنتجات الطبية بالهيئة الوطنية لتنظيم المهن

والخدمات الصحية

أ - خدمات ترخيص منشآت الأجهزة الطبية				
الطلب	الصنف	النوع	الرسم (دينار بحريني)	المعيار
رسم تقديم طلب الترخيص			50	لكل طلب جديد
ترخيص شركة أجهزة طبية	صنف أ	الترخيص الأول	1,000	الترخيص الأول
		تجديد الترخيص	700	سنوي
	صنف ب	الترخيص الأول	700	الترخيص الأول
		تجديد الترخيص	500	سنوي
	صنف ج	الترخيص الأول	500	الترخيص الأول
		تجديد الترخيص	300	سنوي
	صنف د	الترخيص الأول	300	الترخيص الأول
		تجديد الترخيص	200	سنوي
ترخيص مستودع أجهزة طبية	الترخيص الأول	1,000	الترخيص الأول	
	تجديد الترخيص	800	سنوي	
ترخيص مصنع أجهزة طبية	الترخيص الأول	5,000	الترخيص الأول	
	تجديد الترخيص	3,000	سنوي	
تحديث بيانات منشآت الأجهزة الطبية			50	لكل طلب
اعادة تفتيش على منشآت الأجهزة الطبية			50	لكل طلب

ب - خدمات تسجيل الجهاز الطبي				
الطلب	الصنف	النوع	الرسم (دينار بحريني)	المعيار
تسجيل الجهاز الطبي	طلب تقديم طلب التسجيل		5	لكل جهاز
	جهاز منخفض الخطورة	التسجيل الاول	150	الطلب الأول
		تجديد التسجيل	100	سنوي
	جهاز متوسط الخطورة	التسجيل الاول	300	الطلب الأول
		تجديد التسجيل	200	سنوي
	جهاز عالي الخطورة	التسجيل الاول	1,000	الطلب الأول
		تجديد التسجيل	700	سنوي
	تحديث بيانات تسجيل الجهاز الطبي		20	لكل جهاز

ج - خدمات استيراد الأجهزة الطبية				
الطلب	الصنف	النوع	الرسم (دينار بحريني)	المعيار
طلب الموافقة على استيراد الجهاز الواحد	جهاز طبي	مسجل	0.5	لكل صنف
		غير مسجل	2	لكل صنف
	جهاز طبي مدمج	مسجل	1	لكل صنف
		غير مسجل	3	لكل صنف
التحقق من فعالية شهادة الجودة				
طلب تصنيف المنتج		عادي	20	لكل صنف
		مستعجل	40	لكل صنف
التحفظ على الجهاز لحين الموافقة				
اصدار شهادة تصنيف المنتج				
فحص العينة				
معاينة الشحنة بالمنفذ				

د - الخدمات الأخرى

الطلب	النوع	الرسم (دينار بحريني)	المعيار
اذن بالاستخدام	تقديم طلب الموافقة على استخدام جهاز	0.5	لكل جهاز
	تقييم صلاحية استخدام المنتج	50	لكل جهاز
اصدار الشهادات للمنشآت والأجهزة طبية وحرية البيع والإفادات الورقية الأخرى			
	الإشراف على اتلاف المنتج	25	لكل طلب

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

قرار رقم (٤١) لسنة ٢٠٢١
بتحديد المواقع السياحية

وزير الصناعة والتجارة والسياحة:

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم السياحة، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (١) منه، وعلى القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء وتنظيم هيئة البحرين للسياحة والمعارض، المعدل بالمرسوم بقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٥، وبناءً على اقتراح الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، وبعد موافقة مجلس الوزراء،

قرر الآتي:

المادة الأولى

تُحدّد المواقع الواردة في الجدول والخرائط المرفقة لهذا القرار كمواقع سياحية في مملكة البحرين، وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم السياحة.

المادة الثانية

على الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض والمعنيين - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القرار، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الصناعة والتجارة والسياحة

زايد بن راشد الزياني

صدر بتاريخ: ٢٠ رجب ١٤٤٢هـ

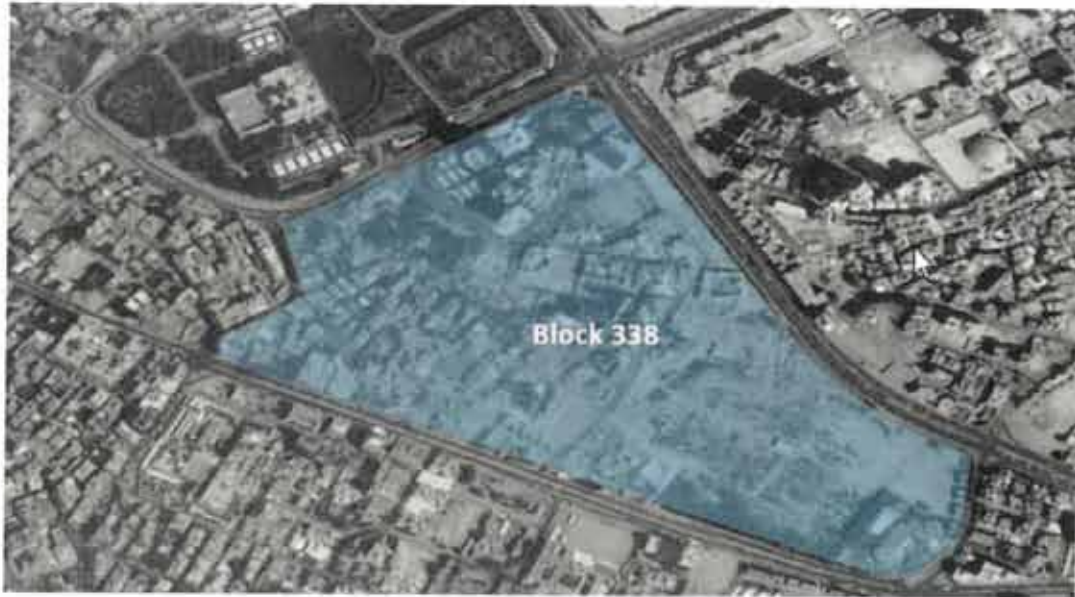
الموافق: ٤ مارس ٢٠٢١م

جدول بتحديد المواقع السياحية

التسلسل	الموقع	رقم المجمع	المحافظة
١	مجمع ٣٣٨ بمنطقة العدلية	٣٣٨	العاصمة
٢	جزر أمواج	الواقعة في مجمع ٢٥٧	المحرق
٣	جزيرة الريف	الواقعة في مجمع ٣٤٦	العاصمة

خرائط المواقع السياحية

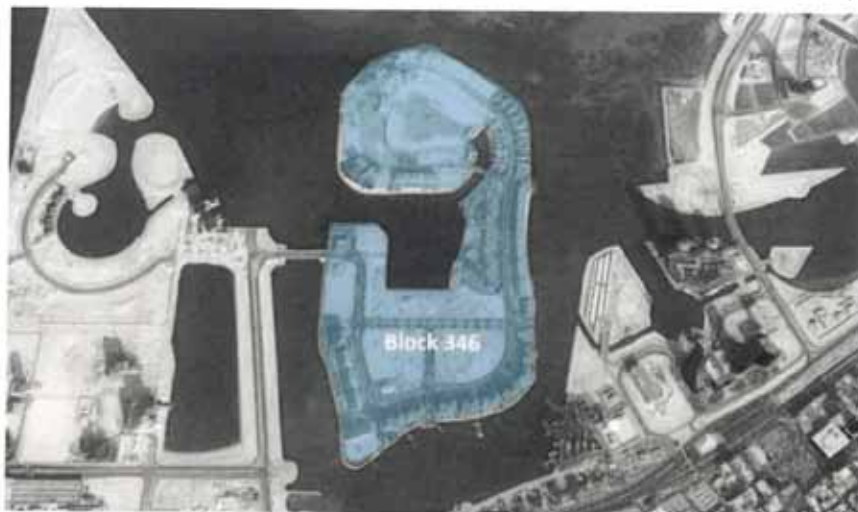
(١) مجمع ٣٣٨ بمنطقة العدلية



(٢) جزر أمواج



(٣) جزيرة الريف



وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

قرار رقم (٤٢) لسنة ٢٠٢١

بإنشاء وتشكيل لجنة تنظيم موقع مجمّع ٣٣٨ السياحي

وزير الصناعة والتجارة والسياحة:

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم السياحة، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٧) منه، وعلى القانون رقم (٦٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء وتنظيم هيئة البحرين للسياحة والمعارض، المعدّل بالمرسوم بقانون رقم (٣١) لسنة ٢٠١٥، وعلى القرار رقم (٤١) لسنة ٢٠٢١ بتحديد المواقع السياحية، وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، وبعد موافقة مجلس إدارة هيئة البحرين للسياحة والمعارض،

قرر الآتي:

المادة الأولى

تُنشأ لجنة تسمى (لجنة تنظيم موقع مجمّع ٣٣٨ السياحي) تعمل تحت إشراف الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض، ويُشار إليها في هذا القرار بكلمة (اللجنة).

المادة الثانية

تشكّل اللجنة برئاسة السيد أحمد نبيل المؤيد، وعضوية كلٍّ من:

- ١- الشيخ سلمان بن خالد بن راشد آل خليفة.
 - ٢- السيد مشعل أحمد جار الله.
 - ٣- السيد يوسف أحمد الخاجة.
 - ٤- السيد مريد بشارة نصير.
 - ٥- السيدة بيان البرّاك كانو.
 - ٦- السيدة سوسن علي محمد.
 - ٧- السيدة سوزي ماساتي.
 - ٨- السيد أمين أحمد العريّض
 - ٩- السيد سنان علي ناصر
- ممثلاً عن شركة البحرين للاستثمار العقاري.
- ممثلاً عن هيئة البحرين للسياحة والمعارض.

- ١٠- السيد جميل حسن الرويعي
 ١١- السيد أحمد غازي الكوهجي
 ١٢- السيد محمد أحمد الكعبي
- ممثلاً عن محافظة العاصمة.
 ممثلاً عن وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني.
 ممثلاً عن وزارة الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني.
- وتختار اللجنة نائباً للرئيس من بين أعضائها في أول اجتماع لها، وتوكل إليه اختصاصات الرئيس في حالة غيابه.

المادة الثالثة

تكون مدة العضوية باللجنة أربع سنوات قابلة للتجديد لمدد مماثلة، وفي حالة خلو مكان أي عضو من الأعضاء لأي سبب من الأسباب يحل محله ممثل من ذات الجهة بناءً على ترشيحها، ويكمل العضو الجديد مدة سلفه.

وتختار اللجنة في أول اجتماع لها مقررًا لأعمالها وفريق عمل تابع له يتولى جميع الإجراءات الإدارية والتنفيذية للجنة.

المادة الرابعة

تعقد اللجنة اجتماعاتها بدعوة من الرئيس أو نائبه كلما دعت الحاجة إلى ذلك، ويكون اجتماع اللجنة صحيحاً بحضور أغلبية أعضائها، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه.

وتصدر اللجنة قراراتها وتوصياتها بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي فيه رئيس الاجتماع.

المادة الخامسة

- تختص اللجنة بالمهام الآتية:
- ١- اقتراح السياسات والخطط لتطوير موقع مجمّع ٣٣٨ السياحي.
 - ٢- اقتراح المواصفات والمعايير المتعلقة باستغلال موقع مجمّع ٣٣٨ السياحي أو الانتفاع به.
 - ٣- استشارة الجهات المعنية فيما يتعلق بتطوير واستغلال موقع مجمّع ٣٣٨ السياحي.
 - ٤- اقتراح الخطط والحلول لضمان استدامة تطوير موقع مجمّع ٣٣٨ السياحي، بما في ذلك الإشراف على تفعيل العقود المختصة بالصيانة والتشجير وغيرها من الأعمال اللازمة.
 - ٥- زيادة فعالية المشاركة والتنسيق بين مختلف الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة فيما يتعلق بموقع مجمّع ٣٣٨ السياحي.

المادة السادسة

يجوز للجنة الاستعانة بمن تراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص، وأن تدعوهم لحضور اجتماعاتها لمناقشتهم والاستماع لآرائهم، أو لتزويدها بالمعلومات التي تراها ضرورية لمباشرة اختصاصاتها، دون أن يكون لأيٍّ منهم حق التصويت.

المادة السابعة

ترفع اللجنة تقريراً دورياً إلى الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض - كل ثلاثة أشهر - بنتائج أعمالها، ويجب أن يشتمل التقرير على بيان بالتوصيات والاقتراحات والأعمال التي يتوجب إنجازها، وبيان أية معوقات أو مشاكل تصادف عملها، وما تقترح اتخاذه من حلول لمعالجتها.

كما يجب عليها عرض محاضر اجتماعاتها خلال ١٠ أيام من تاريخ الاجتماع على الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض.

المادة الثامنة

على الرئيس التنفيذي لهيئة البحرين للسياحة والمعارض تنفيذ هذا القرار، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وزير الصناعة والتجارة والسياحة
زايد بن راشد الزياني

صدر بتاريخ: ٢٠ رجب ١٤٤٢ هـ
الموافق: ٤ مارس ٢٠٢١ م

وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

قرار رقم (٥٤) لسنة ٢٠٢١

بشأن تغيير تصنيف عقار في منطقة الرفاع الحينية - مجمع ٩٠٣

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني:

بعد الاطلاع على قانون تنظيم المباني، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (١٣) لسنة ١٩٧٧، وتعديلاته، وعلى الأخص المادة (٢٠) منه،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٢) لسنة ١٩٩٤ بشأن التخطيط العمراني، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١) لسنة ١٩٩٤،

وعلى المرسوم بقانون رقم (٣) لسنة ١٩٩٤ بشأن تقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٩، وتعديلاتها،

وعلى قانون البلديات، الصادر بالمرسوم بقانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠١، وتعديلاته، ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار رقم (١٦) لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاتها،

وعلى القانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥ بتعديل بعض أحكام المراسيم بقوانين بشأن استملاك الأراضي للمنفعة العامة، وتنظيم المباني، والتخطيط العمراني، وتقسيم الأراضي المعدّة للتعمير والتطوير، وإشغال الطرُق العامة،

وعلى القانون رقم (٣٩) لسنة ٢٠٠٩ بشأن استملاك العقارات للمنفعة العامة،

وعلى المرسوم رقم (٥٠) لسنة ٢٠١٩ بإعادة تنظيم شئون الأشغال وشئون البلديات في وزارة الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني،

وعلى الاشتراطات التنظيمية للتعمير بمختلف المناطق في المملكة، الصادرة بالقرار رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩، المعدّل بالقرار رقم (٥٥) لسنة ٢٠١٦،

وبعد العرض على المجلس البلدي لبلدية المنطقة الجنوبية،

وبعد موافقة اللجنة العليا للتخطيط العمراني،

وبناءً على الدراسات الاجتماعية والعمرانية والتخطيطية للمنطقة،

وبناءً على عرض الرئيس التنفيذي لهيئة التخطيط والتطوير العمراني،

قرر الآتي:

مادة (١)

يغير تصنيف العقار رقم ٠٩٠٢٢٦٢٨ الكائن في منطقة الرفاع الحينية - مجمع ٩٠٣

من تصنيف مناطق السكن المتصل ج (RHC) إلى تصنيف مناطق الخدمات والمرافق العامة (PS) وفقاً لما هو وارد في الخارطة المرافقة لهذا القرار، وتطبق عليه الاشتراطات التنظيمية للتعيمير الواردة في قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٩.

مادة (٢)

يلغى كل نص يتعارض مع هذا القرار.

مادة (٣)

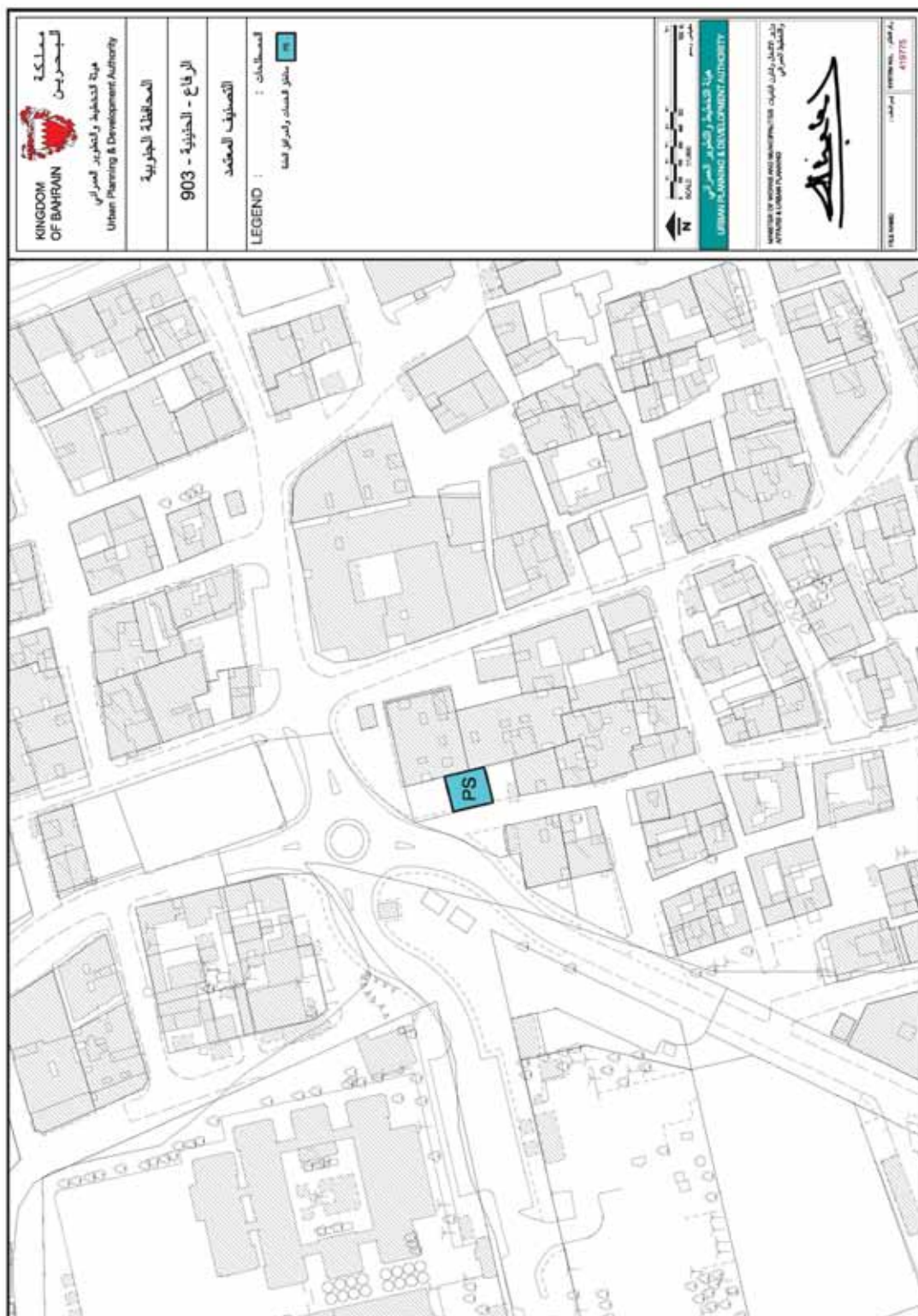
يُنشر هذا القرار في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني

عصام بن عبد الله خلف

صدر بتاريخ: ٣ رجب ١٤٤٢هـ

الموافق: ١٥ فبراير ٢٠٢١م



جهاز المساحة والتسجيل العقاري

قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٢١ بإنشاء السجل الخاص للعقارات المشتركة

رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري:

بعد الاطلاع على قانون التسجيل العقاري، الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة ٢٠١٣،
وعلى قانون تنظيم القطاع العقاري، الصادر بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٧، وعلى
الأخص المادة (٤٧) منه،
وعلى المرسوم رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٧ بتنظيم مؤسسة التنظيم العقاري،
وعلى اللائحة التنفيذية لقانون التسجيل العقاري، الصادرة بالقرار رقم (١٠) لسنة
٢٠١٦،

وعلى القرار رقم (٧) لسنة ٢٠١٥ بشأن سجل قيد البيع على الخريطة،
وعلى القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء السجل الخاص للعقارات المشتركة،
وبالتنسيق مع مؤسسة التنظيم العقاري،
وبناءً على عرض مدير عام التسجيل العقاري،

قرر الآتي:

مادة (١)

تعريف

في تطبيق أحكام هذا القرار تكون للكلمات والعبارات الواردة فيه ذات المعاني الواردة
في قانون تنظيم القطاع العقاري، الصادر بالقانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٧، وتكون للكلمات
والعبارات التالية المعاني المبينة قرين كل منها، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك.
قطعة الأرض الأساسية: قطعة من الأرض المقسمة بمخطط موقع العقار لإقامة عقار مشترك.
البيان التكميلي: أي بيان أو مستند يتعلق بالأجزاء المشتركة أو بجميع الوحدات في العقار
المشترك.

الوحدات الملحقة: الوحدات التي تظهر في مخطط موقع العقار كوحدات ملحقة يمكن
نقلها فيما بين ملاك الوحدات الرئيسية ولا تكون لها وثيقة ملكية مستقلة.
نظام الإدارة الخاص: نظام خاص لعقار أو عقارات مشتركة يبين حقوق الملاك والتزاماتهم،
ومهام وصلاحيات اتحاد الملاك، وكل ما يتعلق بنظام إدارة المبنى بكافة مشتملاته، وذلك

ووفقاً لقرار يصدر عن المؤسسة.
نظام إدارة المبنى: الشروط والأحكام المتعلقة بإدارة المبنى والأرض في حالة تقسيم المبنى وقطعة الأرض التي يقع عليها إلى جزئين أو أكثر، بحيث يقسم كل جزء بالطريقة التي تحددها الجهة المختصة ويشكل جزءاً من المبنى.

مادة (٢)

إنشاء سجل خاص للعقارات المشتركة

يُنشأ بالجهاز سجل خاص للعقارات المشتركة، ويكون عبارة عن سجل ورقي أو إلكتروني، وتقيّد فيه ما يأتي:

- ١- الأراضي التي يملكها المطوّرون، والتي ستقام عليها العقارات المشتركة.
- ٢- الوحدات التي يبيعها المطوّرون، وأسماء المالكين لها.
- ٣- التصرفات التي تُجرى على الوحدة، كالبيع وعقود الإيجار طويلة الأمد والمُسَاطحة وحقوق الانتفاع والهبة والوصية والرهن، وغيرها من التصرفات القانونية الأخرى المنشئة أو المقررة أو الناقلة للحقوق العينية، أو التي من شأنها زوال أي حق من هذه الحقوق، وكذلك الأحكام القضائية النهائية المثبتة لشيء من ذلك، والإقرارات بالتنازل عن مرتبة قيّد الحقوق العينية التّبعية.

المادة (٣)

تسجيل العقارات المشتركة

أ- يجب على صاحب الشأن أن يُرفق بطلب تسجيل مخطط موقع العقار في السجل الخاص للعقارات المشتركة المستندات الآتية:

- ١- نسخة من مخطط موقع العقار صادرة عن مكتب مَسَاح مرخّص له ومعتمدة من إدارة المسح العقاري بالجهاز.
- ٢- نسخة من النظام الرئيسي والنظام الأساسي لاتحاد الملاك للعقارات المشتركة معتمدة من المؤسسة.
- ٣- مخطط فرعي مستقل يحدّد جميع الأجزاء المشتركة.
- ٤- نسخة من نظام الإدارة الخاص بالعقارات المشتركة معتمدة من المؤسسة والمستندات ذات العلاقة.

- ٥- أية بيانات أو مستندات أخرى يرى الجهاز أنها ضرورية لإتمام عملية التسجيل.
- ب- يقوم الجهاز - بعد التّحقّق من استيفاء طلب التسجيل للمستندات اللازمة - بما يأتي:
- ١- إعداد البيان التكميلي لتسجيل الحقوق العينية التّبعية التي تُثقل قطعة الأرض

- الأساسية مثل حق الارتفاق.
- ٢- نقل أي حق عيني أو اتفاق مثبت في وثيقة قطعة الأرض الأساسية إلى البيان التكميلي، أو وثيقة ملكية الأجزاء المشتركة للعقار بعد موافقة أصحاب هذه الحقوق.
- ٣- إلغاء وثيقة ملكية قطعة الأرض الأساسية بعد إصدار وثائق ملكية جديدة للوحدات الموجودة في العقار المشترك متضمنة أية وحدات ملحقة بالوحدة الرئيسية.
- ٤- التأشير بأية حقوق عينية تُثقل ملكية الوحدات التي لا تزال مملوكة للمطور.
- ٥- التنسيق مع المؤسسة لإصدار شهادة للمطور تفيد بتسجيل العقار المشترك في السجل الخاص للعقارات المشتركة.

المادة (٤)

صلاحيات الجهاز

- ١- إصدار وثيقة ملكية للأجزاء والتأشير عليها بحظر التصرف فيها بصفة مستقلة عن الوحدات المتعلقة بها.
- ٢- قبول مخططات العقارات المشتركة غير المستوفية لمتطلبات التسجيل لمدة (١٢) شهراً من تاريخ العمل بهذا القرار، وذلك إذا رأى رئيس الجهاز أن الوحدات والأجزاء المشتركة محدّدة تحديداً كافياً مانعاً للجهالة.
- ٣- إصدار توجيهات بشأن مخطط موقع العقارات المشتركة ونظام إدارة المبنى.

المادة (٥)

التزامات الجهاز

١. يلتزم الجهاز عند مباشرة صلاحياته المنصوص عليها في هذا القرار بما يأتي:
الحصول على موافقة كتابية موثقة من صاحب الحق العيني على قطعة الأرض الأساسية المقام عليها العقار المشترك قبل إتمام عملية التسجيل.
٢. عدم تسجيل أو نقل أية رهونات تتعلق بقطعة الأرض الأساسية في وثيقة ملكية الأجزاء المشتركة إلا بعد موافقة أصحاب الشأن.
٣. عدم إصدار وثيقة ملكية مستقلة للوحدات الملحقة.
٤. تسجيل نقل ملكية الوحدات الملحقة لمالكها الجديد في حالة بيعها مع التأشير بذلك في وثيقة ملكية المشتري بإضافة الوحدات الملحقة المشتراة، وفي وثيقة ملكية البائع

بحذف الوحدّات الملحقة بالمباغة.

٥. تحديث جدول الوحدّات الملحقة المسجّلة في البيان التكميلي أوفي وثيقة الأجزاء المشتركة.

المادة (٦)

يُلغى القرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء السجل الخاص للعقارات المشتركة، كما يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القرار، وتُنقل جميع البيانات المقيّدة في السجل الخاص للعقارات المشتركة المنشأ بالقرار المشار إليه إلى السجل الخاص للعقارات المشتركة المنشأ بموجب أحكام هذا القرار.

المادة (٧)

على الإدارات المختصة - كُلُّ فِيمَا يَخْصُهُ - تنفيذ أحكام هذا القرار ويُعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

رئيس جهاز المساحة والتسجيل العقاري

سلمان بن عبدالله آل خليفة

صدر بتاريخ: ١٨ رجب ١٤٤٢هـ

الموافق: ٢ مارس ٢٠٢١م

الإعلانات الصادرة تطبيقاً للقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٦
بشأن الرسوم والنماذج الصناعية
إعلان رقم (٦) لسنة ٢٠٢١

استناداً إلى القانون المذكور أعلاه ننشر بهذا الإعلان التفاصيل التالية فيما يختص بطلبات التصميمات الصناعية التي تم إيداعها.
وسيشتمل النشر على البيانات التالية:

- ١ - الرقم المسلسل للطلب.
- ٢ - اسم الطالب وعنوانه.
- ٣ - تاريخ تقديم الطلب.
- ٤ - وصف الأداة التي قُدم طلب التسجيل من أجلها.
- ٥ - تصنيف (لوكارنو) للرسوم والنماذج الصناعية المتعلق بالطلب.
- ٦ - اسم وعنوان الوكيل المفوض لتسجيل التصميم في مملكة البحرين.

مدير إدارة التجارة الخارجية والملكية الصناعية



رقم الطلب: ب ت / ١٧٧٠

اسم الطالب: شيسيدو كومباني، ليميتد

عنوانه: ٥-٥-٧ جينزا، تشو-كو، ١٠٤-١٠٦ طوكيو، اليابان

تاريخ تقديم الطلب: ٢٥/٠٢/٢٠٢١

وصف طلب التصميم: قارورة

التصنيف: ٠٩, ٠١

اسم الوكيل المفوض: ابو غزالة للملكية الفكرية تي ام بي اجنتس

عنوانه: شقة ١٠١ مبنى ١٠٠٢ طريق ٥١٢١ مجمع

٣٥١ المنامة / السوفية، ٩٩٠

إعلان شطب وكالات تجارية

يفيد قسم الوكالات التجارية بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه تم شطب قيد الوكالات التجارية المذكور تفصيلها أدناه:

رقم قيد الوكالة	11645
اسم الموكل وجنسيته وعنوانه	THOMAS COOK OVERSEAS LTD. EGYPTIAN 33,NABIL EL WAKKAD ST., ARD EL COLF, HELIOPOLIS - 11341 CAIRO (P O BOX 165 - CAIRO) EGYPT
اسم الوكيل	سفریات البحرين العالمية/ مؤسسة الخليج للاستثمار والتجارة
مدة الوكالة	محددة المدة
سبب الشطب	عدم تجديد قيد الوكالة في الميعاد القانوني
تاريخ الشطب	25/02/2021

رقم قيد الوكالة	10578
اسم الموكل وجنسيته وعنوانه	SAUDI SNACK FOODS CO. LTD SAUDI p.o box 893, riyadh 11421 SAUDI ARABIA
اسم الوكيل	شركه حسن محمد جواد واولاده - مساهمه مقفلة
مدة الوكالة	غير محددة المدة
سبب الشطب	بناءً على طلب مقدم من الموكل
تاريخ الشطب	20/02/2021

رقم قيد الوكالة	4208
اسم الموكل وجنسيته وعنوانه	SEVEN SEAS LTD BRITISH hedon road , marfleet , hull england hug 5nj
اسم الوكيل	شركة انترمارت للتجارة العامة المحدودة ذم م
مدة الوكالة	غير محددة المدة
سبب الشطب	عدم تجديد قيد الوكالة في الميعاد القانوني
تاريخ الشطب	13/02/2021

رقم قيد الوكالة	7663
اسم الموكل وجنسيته وعنوانه	EGYPT AIR EGYPTIAN 6-ADLY STREET, CAIRO, EGYPT
اسم الوكيل	وكاله السفریات المتحدة والشحن
مدة الوكالة	غير محددة المدة
سبب الشطب	عدم تجديد قيد الوكالة في الميعاد القانوني
تاريخ الشطب	09/12/2020

وزارة الصناعة والتجارة والسياحة

إعلانات إدارة التسجيل

إعلان رقم (٢٦٣) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / محمود محمد يوسف حسين جناحي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (وي كير للخدمات)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٠٣٥٨١-١، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١٠,٠٠٠ (الف) دينار بحريني، وتسجل باسم المالك نفسه.

إعلان رقم (٢٦٤) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليها السيدة / حصة عبدالله علي ماجد، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (برادات البروج)، المسجلة بموجب القيد رقم ٤٨٦٢٢، طالبة تحويل الفرع رقم ١٢ من المؤسسة والمسمى (قصر إليت للتنظيفات)، إلى شركة ذات مسئولية محدودة قائمة بذاتها، وبرأسمال مقداره ١٠,٠٠٠ دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: هاني عبدالرسول عبدالحسين حمد، و ABIN DANIEL MATHEW، DANIEL THADATHIL MATHAI.

إعلان رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليها نجاح يوسف أحمد حسن محمد، مالكة المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (مركز بيتو لمستحضرات التجميل)، المسجلة بموجب القيد رقم ٢-١٢٠٦٩٨، طالبة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة،

وبرأسمال مقداره ١,٠٠٠ دينار بحريني، ومعلنة عن تنازلها عن المؤسسة لكل من صادق سلمان أحمد سلمان، و
HELEN NATANG YONG.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة
للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

**إعلان رقم (٢٦٦) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه السيد / هشام كامل عبدالله
عبدالعزیز المرزوق، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (مخبز برد توست)، المسجلة بموجب القيد رقم
٧٢٠٦٤، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال
مقداره ١,٠٠٠ دينار بحريني، وتسجل باسم المالك نفسه.

**إعلان رقم (٢٦٧) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليه السيدة / فضيلة عبدالرسول
عبدالحسين حمد، مالكة المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (مصنع مترو للبلاستيك)، المسجلة بموجب القيد
رقم ٥٢٤٩١، طالبة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال
مقداره ٥,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتسجل باسم: JIMMY KANJARAPPILLIL JOSEPH.

**إعلان رقم (٢٦٨) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل فرع من شركة ذات مسئولية محدودة
إلى فرع بشركة ذات مسئولية محدودة وبالقيد نفسه**

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه أصحاب الشركة ذات المسئولية
المحدودة التي تحمل اسم (جرين لاند ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ٦٠٦١٦-١، طالبين تحويل الفرع
الرابع من الشركة المسمى (جرين لاند للحام والحدادة)، إلى فرع بالشركة ذات المسئولية المحدودة المسماة
(جرين لاند للعقارات ذ.م.م) المسجلة بموجب القيد رقم ٤٦٣٢٩، وبرأسمال مقداره ٥,٠٠٠ (خمسة آلاف)
دينار بحريني، ويسجل الفرع باسم كل من: REMYA GOKULDEV، و GOKULDEV VASUDEVAN.

إعلان رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / عبدالحسين علي محمد متروك الدرازي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (الونيس)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٠٢٦٤٧، طالباً تحويل الفرع الثالث من المؤسسة إلى شركة ذات مسئولية محدودة قائمة بذاتها، وبرأسمال مقداره ١,٠٠٠ (ألف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: عبدالحسين علي محمد متروك الدرازي، والشيخة آمنة بنت عبد الله بن محمد بن علي آل خليفة، و MUHAMMAD ALI PUTHIYATUTH.

إعلان رقم (٢٧٠) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / عبدالرحمن محمد أحمد حكيم، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (نجوم الديار للمواد الغذائية)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٣٦١٩٢، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ٥٠٠ (خمسمائة) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: عبدالرحمن محمد أحمد حكيم، و MIR HOSSAN ABDUL MOTIN.

إعلان رقم (٢٧١) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة تضامن

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها ورثة السيد / مسعود عبدالحسين غلام رضا أميري، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (المحيط لخردة المعادن)، المسجلة بموجب القيد رقم ٣٥٩٠٩، طالبين تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة تضامن، وبرأسمال مقداره ٥٠٠ (خمسمائة) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: نورية محسن محمد حسن، وليلى مسعود عبدالحسين غلام رضا أميري.

إعلان رقم (٢٧٢) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدمت إليها السيدة / رقية السيد علي

أحمد حسين، مالكة المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (برد توست إكسبرس لمنتجات المخابز)، المسجلة بموجب القيد رقم ٨٥٠١٦، طالبة تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١,٠٠٠ (ألف) دينار بحريني، وتسجل باسم المالكة نفسها.

إعلان رقم (٢٧٣) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية
إلى فرع بشركة ذات مسئولية محدودة قائمة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / فهمي عبدالرحمن محمد أكبري، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (دار أكبرى للخياطة)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٩٧٣٠-٢، طالباً تحويل الفرع الثاني من المؤسسة إلى فرع بالشركة ذات المسئولية المحدودة المسماة (محمد أكبري وأولاده ذ.م.م) المسجلة بموجب القيد رقم ١٩٢-١ وبرأسمال مقداره ١٣٠,٠٠٠ (مائة وثلاثون ألف) دينار بحريني.

إعلان رقم (٢٧٤) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / عبدالله أحمد عبد الله الحرمي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (أحمد فون)، المسجلة بموجب القيد رقم ٣٧٨٤٠، طالباً تحويل الفرع الرابع من المؤسسة والمسمى (بوابة الجنان للمقاولات)، إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ١,٠٠٠ (ألف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: عبدالله أحمد عبدالله الحرمي، و JUNEEDH OTTAKANDATHIL PUTHANPEEDIKAKKAL.

إعلان رقم (٢٧٥) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / إبراهيم عيسى عبدالله الذوايدي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (مطعم عواش)، المسجلة بموجب القيد رقم ٩٠٨٠٣، طالباً تحويل الفرع الخامس من المؤسسة والمسمى (باور لاين للأجهزة الإلكترونية والكهربائية) إلى شركة ذات مسئولية محدودة قائمة بذاتها، وبرأسمال مقداره ٥٠,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: إبراهيم عيسى عبدالله محمد الذوايدي، و RASHID PUTHAN PURAYIL، و NASEED THATTAN، و KANDIYIL، و NASEED THUNDIKANDY.

إعلان رقم (٢٧٦) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / عيسى علي ناجي الرقيمي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (إبن حميدو للمأكولات البحرية)، المسجلة بموجب القيد رقم ٩٣١٩٧، معلناً عن تنازله عن ملكيته للمؤسسة وطالباً تغيير شكلها القانوني وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة، وبرأسمال مقداره ٥٠٠ (خمسمائة) دينار بحريني، وتسجيلها باسم السيد / قثم عبدالله أحمد إسماعيل.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

إعلان رقم (٢٧٧) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل شركة ذات مسئولية محدودة
إلى مؤسسة فردية

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليه مالك الشركة ذات المسئولية المحدودة التي تحمل اسم (مركز إنماء للتربية الخاصة ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٣٨٠٧٨-١، طالباً تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى مؤسسة فردية، وتسجل باسم السيد / عبدالرحمن جاسم محمد غانم الغانم، وتكليف السيد / محمد سالم فرج الزبيدي بمباشرة متابعة إجراءات التحويل.

إعلان رقم (٢٧٨) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / محمد عثمان علي المرابطي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (برايت لوك للزجاج والمرايا)، المسجلة بموجب القيد رقم ٧٣٧١١-٤، طالباً تحويل الفرع الرابع من المؤسسة إلى شركة ذات مسئولية محدودة قائمة بذاتها اسمها التجاري (شركة برايت لوك للزجاج والمرايا ذ.م.م)، وبرأسمال مقداره ٥٠,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتسجل باسم: SHOPIQUL ISLAM SAMED ULLA.

فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

**إعلان رقم (٢٧٩) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسئولية محدودة**

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / هشام محمد حسن علي، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (قصر العزيمي للمقاولات)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٠٠٥١١، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة ذات مسئولية محدودة وبحيث يصبح اسمها التجاري (شركة قصر العزيمي للمقاولات ذ.م.م)، وبرأسمال مقداره ٥٠,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: أحمد رشاد حافظ علي، وهشام محمد حسن علي. فعلى كل من لديه اعتراض التقدم باعتراضه إلى الإدارة المذكورة مشفوعاً بالمستندات المؤيدة والمبررة للاعتراض خلال مدة أقصاها خمسة عشر يوم عمل من تاريخ نشر هذا الإعلان.

**إعلان رقم (٢٨٠) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل شركة ذات مسئولية محدودة
إلى مؤسسة فردية قائمة**

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها الشركاء في الشركة ذات المسئولية المحدودة التي تحمل اسم (أونيستو كافيه ذ.م.م)، المسجلة بموجب القيد رقم ٢٥٨١٥، طالبين تحويل الشركة لتصبح ضمن المؤسسة الفردية القائمة المسماة (كليوبترا لاستيراد وتصدير التبغ)، المسجلة بموجب القيد رقم ٧٥٠٥٠، والمملوكة للسيد / سلمان إبراهيم علي الناجم، ومباشرة متابعة إجراءات التحويل.

**إعلان رقم (٢٨١) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل مؤسسة فردية
إلى شركة تضامن**

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / علي إبراهيم محمد علي إبراهيم البصري، نيابة عن مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (برازيل ستوديو صالون)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٠٦٣٣٨، طالباً تغيير الشكل القانوني للمؤسسة وذلك بتحويلها إلى شركة تضامن، وبرأسمال مقداره ١٠,٠٠٠ (الف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: ISABELA FAKRI GRACA، وعلي إبراهيم محمد علي إبراهيم البصري.

إعلان رقم (٢٨٢) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل شركة الشخص الواحد
إلى مؤسسة فردية

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها مكتب أ. دليو للاستشارات ممثلاً بالسيد / علي عبدالعزيز علي حسن الوزير، نيابة عن مالكة شركة الشخص الواحد التي تحمل اسم (ليالي الفرات ش.ش.و)، المسجلة بموجب القيد رقم ١٠٦١٩٢، طالباً تغيير الشكل القانوني للشركة وذلك بتحويلها إلى مؤسسة فردية، وتسجل باسم السيدة / عواطف محمد علي يوسف مزعل، ومباشرة السيد / علي عبدالعزيز علي حسن الوزير متابعة إجراءات التحويل .

إعلان رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٢١
بشأن تحويل فرع من مؤسسة فردية
إلى شركة ذات مسؤولية محدودة

تعلن إدارة التسجيل بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة بأنه قد تقدم إليها السيد / محمد خالد إبراهيم محمد، مالك المؤسسة الفردية التي تحمل اسم (نجمة البركة للمقاولات)، المسجلة بموجب القيد رقم ٩٤٥٦٥-٢، طالباً تحويل الفرع الثاني من المؤسسة إلى شركة ذات مسؤولية محدودة قائمة بذاتها، وبرأسمال مقداره ٥,٠٠٠ (خمسة آلاف) دينار بحريني، وتسجل باسم كل من: محمد خالد إبراهيم محمد، و MOHI UDDIN .MOHAMMED HANIF